**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**مـــــــــــــذكـــــــــــــرة**

في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

**قسم: علـم الاجتماع السياسي والعلاقــات الدوليــة**

**التخصص: شـــؤون اقتصاديــة ودوليـــــة**

# انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : تحديات وعوائق


**تقديم:** **الأستاذ المشرف:**

**بن شعبان أمينة** **دلال أبو القاسم**


**أعضاء هيئة المناقشة:**

**أ/ بن علي امحمد .....رئيسا..... أستاذ محاضر ب/ م و ع ع س**

**أ/ دلال ابو القاسم .....مشرفا ومقررا.....أستاذ محاضر أ /م و ع ع س**

**أ/ طافر عبد القادر.....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/م و ع ع س/وزارة الخارجية**

**أ/عطاف احمد.....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/م و ع ع س/وزير خارجية سابق**

**السنة الجامعية:**

**2012/2011**

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى مخلوقين في هذه الدنيا وأحبهما إلى قلبي **والديا العزيزين** حفظهما الله، اللذان يرجع لهما الفضل الكبير لما أنا عليه اليوم. فأرجو من الله عز وجل أن يطيل عمرهما.

كما أهديه إلى ثاني أغلى شخصين إلى قلبي أختيا العزيزتين **حفيظة وأمال**اللتين ساندتاني في كل مرحلة من مراحل دراستي، فأتمنى لهما التوفيق في حياتهما.

# كلمة شكر

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا البحث ولا يسعني إلا أن أسجد له شكرا وحمدا على توفيقه ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

حديث شريف

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف على هذا العمل الدكتور **"أبو القاسم دلال"**لما قدمه من نصح وإرشاد وعلى كل ما بذله من جهد في توجيهي لإنجاز هذه المذكرة

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيدفي مساعدتي على إكمال هذه المذكرة من أساتذة وإداريين وطلبة داخل هذه المدرسة أوخارجها.

## قائمة المختصرات:

**بالأجنبية:**

**GATT** : General Agreement on Tariffs and Trade

**OMC** : Organisation Mondial du Commerce

**MFN** : Most Favorit Nation

**N T** : NationalTraitement

**AGI** :AccordGeneral d'importation

**DGD** : Direction General des Douaniers

**UE** : Union Européenne

**UMA** : Union Maghreb Arabe

**P** : Page

**بالعربية:**

**ج ج د ش** :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**ج ر** :الجريدة الرسمية

**الع**: العدد

**ص**:الصفحة

# قائمة الجداول والأشكال


| الرقـــم | عنـــــــوان الجـــــــدول | الصفحـــة |
|---|---|---|
| (1) | ملخص لمفاوضات الجات | 08 |
| (2) | مقارنة بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة | 11 |
| (3) | حصة المحروقات | 24 |
| (4) | تطور التعريفة الجمركية في الجزائر 1992_2002 | 42 |
| (5) | مساهمة القطاع الصناعيفي الناتج المحلي | 61 |
| (6) | مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام | 65 |
| (7) | نسبة اليد العاملة التي يشغلها كل قطاع | 65 |

| الرقـــم | عنـــــــوان الشكـــــل | الصفحـــة |
|---|---|---|
| (1) | مراحل عملية الانضمام إلىOMC | 31 |

**الفـــهرس** **رقم الصفحة**

**مقدمة**.....01

**الفصل الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة** .....05

**المبحث الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة** .....06

المطلب الأول: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT 1947/10/30 سابقة**OMC**.....06

المطلب الثاني: مفاوضات الجات وميلاد **OMC**. .....07

المطلب الثالث: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها .....10

**المبحث الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة واهم المبادئ** .....12

المطلب الأول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة .....13

المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.....14

المطلب الثالث: مهام المنظمة العالمية للتجارة.....15

**المبحث الثالث: شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على الدول النامية**.....15

المطلب الأول: شروط الانضمام إلى المنظمة.....16

المطلب الثاني: تأثير الانضمام إلى المنظمة على الدول النامية.....17

**الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** .....21

**المبحث الأول: مشروع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** .....22

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الوطني.....22

المطلب الثاني: ضرورة ودوافع الانضمام.....26

المطلب الثالث: إجراءات الانضمام.....28

**المبحث الثاني: أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل الانضمام** .....32

المطلب الأول: عموميات و مفاهيم حول الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.....32

المطلب الثاني: دوافع و أهداف الإصلاحات الاقتصادية.....33

المطلب الثالث: أهم القطاعات التي مسها الإصلاح.....35

**المبحث الثالث: تطور مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** .....42

المطلب الأول: أهم المراحل التي مرت بها المفاوضات.....42

المطلب الثاني: بعض الأسئلة المطروحة على الجزائر وأجوبتها.....48

المطلب الثالث: موقف الأطراف الفاعلة من الانضمام.....49

**الفصل الثالث: واقع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** .....52

**المبحث الأول: أهم العراقيل والصعوبات** .....,.....53

المطلب الأول: مشكل سعر الغاز.....53

المطلب الثاني: قانون المالية التكميلي الخاص بالاستثمارات(49%،51%).....55

**المبحث الثاني: التحديات التي تواجه هذا الانضمام** .....56

المطلب الأول: الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....56

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق .....59

**المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية لهذا الانضمام** .....60

المطلب الأول: انعكاس الانضمام على الاقتصاد الوطني.....60

المطلب الثاني: بعض الحلول المقترحة.....73

**الخاتمة**.....79

**قائمة الملاحق** .....81

**قائمة المراجع** .....85

# الملخص

لقد كان من أهم نتائج جولة الأوروجواي قيام منظمة التجارة العالمية، لتصبح بمثابة الإطار المؤسسي الذي يشرف على تسيير التجارة الدولية وتسوية النزاع بين الدول الأعضاء. ومنذ قيام هذه المنظمة في جانفي 1995 سعت الجزائر للانضمام، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف إلى غاية اليوم. حيث يعتبر مسار الانضمام إلى هذه المنظمة من أطول المسارات التي شهدتها دول العالم.

وقد سخرت الجزائر لهذه المهمة كل ما باستطاعتها سواء من ناحية التشريعات أو الإصلاحات في مختلف القطاعات، إلا أنه في كل مرحلة من مراحل المفاوضات كانت تواجه صعوبات من طرف الدول الأعضاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، اين تحاول الضغط عليها في مسائل حساسة تمس بسيادة الدولة (سعر الغاز)، مما جعلها تواجه تحديات وضغوطات كبيرة تعمل على عدم الرضوخ اليها . وعليه فالجزائر تسعى لبذل كل جهدها لإيجاد الحلول اللازمة من أجل تجاوز هذه التحديات،وذلك من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني والعمل على إنشاء تكتلات على الصعيد الإقليمي أوالدولي؛ وهذا للاستفادة من مزايا هذه التكتلات والتصدي لهيمنة الدول المتقدمة والتمكن من تحقيق مبتغاها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

## RESUME

Le plus important résultat du meeting de l'Uruguay a été la création de l'Organisation mondiale du commerce, pour devenir le cadre institutionnel, qui supervise le commerce international et le règlement des différents entre les États membres. Depuis la création de cette organisation en Janvier 1995, l'Algérie a cherché à la rejoindre, mais en vain jusqu'à aujourd'hui, ce qui est vu comme le plus long chemin qu'un pays a pris pour rejoindre L'OMC.

L'Algérie apris toutes les dispositions nécessaires en termes de lois et de réformes dans différents secteurs, mais à chaque étape des négociations, l'Algérie a rencontré des difficultés par les états membres, en particulier les Etats-Unis et l'Union européenne, où ils essaient de faire pression sur des questions sensibles touchant à sa souveraineté (le prix du gaz), qui constitue un défi majeur pour l'Algérie, mais cette dernière refuse de céder à toutes ces pressions. Il faut donc que l'Algérie s'efforce de trouver les solutions nécessaires pour surmonter ces défis, et la réhabilitation de l'économie nationale et créer des clusters au niveau régional et international pour bénéficier des avantages de ces groupements et stopper la domination des pays développés pour être en mesure de réaliser son adhésion à l'Organisation mondiale du commerce.

# SUMMARY

It was the most important results of the Uruguay Round the creation of the World Trade Organization, to serve as the institutional framework, which oversees the conduct of international trade and the settlement of the dispute between the Member States. Since the establishment of this organization in January 1995 Algeria sought to join, but it was unable to achieve this goal until today. It's seen as the longest path to accession to the organization that have witnessed the world.

Algeria have used all it can to the task both in terms of legislation or reforms in various sectors, but in every stage of the negotiations, Algeria fronted difficulties by member states, especially the United States and the European Union, as it tries to pressure on sensitive issues affecting the sovereignty of state (the price of gas), which constitutes a major challenge for Algeria, but Algeria refuses to give in this course all of these pressures. And Algeria have to make every effort to find the necessary solutions to overcome these challenges, and the rehabilitate the national economy and to create clusters at the regional and international levels. This is to benefit from the advantages of these clusters to address the dominance of developed countries and to be able to join the World Trade Organization.



**الكلمات المفتاحية:**

المنظمة العالمية للتجارة، الجات،صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للتجارة، العولمة، الرأسمالية، الاقتصاد الحر، المفاوضات، الاثار المتوقعة

# مقدمـــة

## مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية. وقد اعتبرت التجارة المتزايدة للسلع والخدمات قوة دافعة للاندماج العالمي خلال اكثر من قرن، وازدادت اهمية هذه التجارة الدولية خلال العقود الخمسة الاخيرة للدور القيادي الذي تقوم به في ترقية التنمية الاقتصادية.

وقد برهنت الجزائر سعيها ونيتها للاندماج في هذا النظام الجديد من خلال محاولتها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اين تقدمت بملف الانضمام لأول مرة في عهد الجات سنة 1987، وبعد تحولها الى المنظمة العالمية للتجارة في 1995 تقدمت للمرة الثانية بطلب الانضمام سنة 1996، الا انها لم تصل بعد الى تحقيق هدفها.

وبعد عدة اصلاحات وتحولات الجزائر اليوم على ابواب الانضمام الى هذه المنظمة، الا ان هذا الانضمام يشهد العديد من ردود الفعل في اوساط المجتمع، كما ان الاقبال على هذه الخطوة المصيرية بالنسبة لاقتصادنا لا يخلو من الخطورة، وهذا على اساس ان الاقتصاد الجزائري مازالت تطبعه الهشاشة ولطالما عانى من ويلات التسيير المركزي في ظل النظام الاشتراكي طيلة 30 سنة.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة التي تحمل عنوان **"انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: تحديات وعوائق"**، ابراز اهم الاسباب التي ادت الى تعطيل اجراء الانضمام الى هذه المنظمة الى غاية اليوم رغم مرور فترة طويلة على اول طلب للانضمام، في حين ان هناك العديد من الدول وضعت الطلب بعدها وتمكنت من تحقيق مسعاها في الانضمام بالرغم من ان حالتها الاقتصادية ليست افضل من الجزائر ولا تتمتع بما تتمتع به من خيرات وثروات، مثال ذلك تونس والمغرب.

بالإضافة الى ذلك تحديد اهم الاجراءات المتخذة من طرف الدولة لتحقيق هذا الهدف والانعكاسات التي ستخلفها هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني ككل.

## الاشكالية:

ان الانضمام الى المنظمات الدولية او الاقليمية عادة ما يكون بصورة تلقائية وفي زمن قصير نسبيا، الا ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يكون بصورة اكثر تعقيدا، حيث يتطلب اجراءات وشروط كبيرة وصعبة يتطلب تحقيقها وقتا طويلا، وهذا حسب حالة كل دولة وبصفة متفاوتة.كما ان هذا الانضمام قد يخلف اثار على اقتصاديات الدول التي تطمح للانضمام، وتعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى جاهدة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وعليه يمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

**الى اي مدى يمكن لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ان يخلق تحديات وصعوبات مؤثرة على اقتصادها الوطني؟**

للإجابة على هذه الاشكالية لابد من الاجابة على بعض الاسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح الدراسة:

- ماذا يعني الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ماهي الاجراءات التي قامت بها الجزائر للتمكن من تحقيق هدفها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ماهي الاثار المرتقبة لهذا الانضمام؟

## الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية والتحقق من صحتها او نفيها:

- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية فرضتها قواعد النظام العالمي الجديد ومبادئه وهذا للتمكن من الاندماج والانفتاح على التجارة الدولية.
- ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له اثار سلبية على الاقتصاد الوطني
- ان تمكن الجزائر من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سيجعل الدولة تضطر الى تقديم تنازلات والتزامات تمس سيادتها الوطنية.

## اهداف الدراسة:

يعتبر مشروع انضمام الجزائر الى OMC موضوع الساعة، وهو يشهد اختلاف في الآراء بين المحللين من مؤيدين ومعارضين، وان جهل ملف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة هو سبب التخوف لدى المحللين والذي سيزول بمجرد الدراسة المعمقة له، لهذا تهدف هذه الدراسة الى تفسير جميع الجوانب المتعلقة بهذا المشروع لتوضيح الرؤية وشرح كل الالتباسات وسوء الفهم المتعلقة بهذا الموضوع.

**الإطار المنهجي:**

لقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على المنهجين العلميين التاليين:

المنهج التاريخي وذلك من اجل سرد وذكر بعض الوقائع في الماضي.

منهج دراسة حالة حيث سنقوم بدراسة حالة الجزائر في محاولة سعيها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

بالإضافة الى المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة تحليل المراحل التي مرت بها.

بالإضافة الى تحليل اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

لإثراء البحث اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض الاساليب الاتية:

- اسلوب البحث الاكاديمي: الذي يعتمد على المراجعة والمطالعة لمختلف الكتب والدوريات والدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع.
- الاسلوب الميداني: والذي يعتمد على الاطلاع على المعلومات من مصادرها الرسمية، وفي هذا الشأن تمت زيارة بعض المؤسسات التي لها صلة بهذا الموضوع كوزارة التجارة اين تم الحصول على بعض الوثائق والتقارير، زيارة وزارة المالية اثناء فترة تربص.
- القوانين والتشريعات التي لها صلة بمجريات الموضوع.
- اسلوب المقابلات الشخصية: وذلك مع بعض المسؤولين المختصين في الميدان.

**هيكل البحث:**

لمعالجة هذا البحث قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول رئيسية وهي:

**الفصل الاول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة**

الذي ينقسم بدوره الى ثلاث مباحث، اين تم القاء الضوء على المنظمة العالمية للتجارة بصفة عامة

**الفصل الثاني: مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**

وهو ينطوي على ثلاث مباحث ايضا، وقد تناولنا فيه مجريات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

و اخيرا في **الفصل الثالث الذي يحمل عنوان واقع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،** تم التطرق الى اهم الصعوبات التي تواجه هذه العملية، كما حاولنا القيام بدراسة استشرافية حاولنا من خلال ابراز اهم الانعكاسات المتوقعة بعد انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

# الفصل الأول:

# ماهية المنظمة العالمية للتجارة

عقب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي الذي لحق بالعالم في أوائل ثلاثينات القرن العشرين، فكان التفكير في إنشاء منظمة عالمية تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية وتجنب النزعة الحمائية، وعلى الرغم من أن هذه المنظمة المقترحة لم تحظى بتأييد بعض الدول الأوروبية، وكذلك لم يصادق عليها الكونجرس الأمريكي، إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم. وتم سد الفراغ بتوقيع في جنيف عام 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948 ثم جاءت على اثرها ما يعرف اليوم بالمنظمة العالمية للتجارة.

## المبحث الاول:تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة هو الاسم الحالي للمؤسسة الدولية التي تعنى بتسيير التجارة الدولية، الا انها لم تاتي من العدم بل جاءت نتيجة لعدة مفاوضات في ايطار ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث أي منذ نشاة هذه الاتفاقية الى غاية تحولها الى منظمة معترف بها دوليا.

### المطلب الاول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارةGATT1947/10/30 سابقة OMC:

اتفقت 23 دولة في قصر الأمم المتحدة بجنيف بعد محادثات تجارية على اقرار اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية والتجارة بين الدول الأعضاء سميت باتفاقية الجات وهي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Tradeوهي عبارة عن معاهدة دولية تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين الدول الموقعة عليها، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في جانفي 1948. وقد عملت هذه الاتفاقية على التخفيف المتواصل من الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء من خلال عقد الدورات.[1]

بالرغم منان هاته الاتفاقية ليست منظمة عالمية، الا انها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الاهداف، من خلال الالتزام بتطبيق احكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة ومن هذه الاهداف:

1. تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، بازالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شانها ان تحد من حرية المبادلات التجارية.

[1] حجازي مرسي السيد، **منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.10

2. البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة.
3. العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.
4. العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الامثل,
5. تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لاسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.[1]

## ***المطلب الثاني: مفاوضات الغات وميلاد المنظمة العالمية للتجارة:***

إن من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الغات نجد التفاوض، طبقا لهذا المبدأ وسعيا منها لتحقيق التحرير المتواصل للتجارة الدولية من القيود، فقد جرت ثمانية جولات من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ عام 1947 حتى عام 1994قبل أن تصل الى اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. بدءا بجولة جنيف في 1947 وصولا الى جولة الاوروجواي في 1994. والجدول التالي يلخص هذه المفاوضات واهم التطورات التي احدثتها:

[1] ناصر دادي عدون: **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، المدرسة العليا للتجارة، مجلة الباحث/العدد 03_2004، ص_ص67.

**الجدول رقم 1: ملخص لمفاوضات الجات**

| جولة المفاوضات | السنة | عدد الأطراف المشاركة | أهم النتائج المحققة |
|---|---|---|---|
| جنيف (سويسرا) | 1947 | 23 | - تخفيض التعريفات بـ 50 % من التجارة الدولية. |
| أنسي ( فرنسا) | 1949 | 13 | - حوالي 5000 تخفيض جمركي جديد. |
| توركاي (انجلترا) | 1951-1950 | 38 | - تخفيض 25 % لحوالي 55000 منتج. |
| جنيف (سويسرا) | 1956 | 26 | - تخفيض التعريفات الجمركية تقدر بـ 2.5 مليار دولار. |
| ديلون ( جنيف) | 1961-1960 | 26 | تخفيض التعريفة الجمركية لحوالي 6000 منتج.<br>إنشاء تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوربي.<br>البد في المفاوضات الزراعية. |
| كيندي ( جنيف) | 1967-1964 | 62 | - تخفيض الرسوم الجمركية بـ35% على السلع الصناعية وبـ 20 % على المنتجات الزراعية.<br>اتفاقية حول إجراءات مكافحة الإغراق. |
| طوكيو( اليابان ) | 1979-1973 | 102 | - تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفة والدعم، الإغراق، الألبان...الخ<br>- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية إلى 4.7 % بالنسبة للدول الصناعية.<br>أربع ترتيبات خاصة. |
| الاوروجواي | 1994-1986 | 117 او 125 | - اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة<br>-مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزراعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، وتخفيضاتالحقوق الجمركية |

**المصدر: مولحسان آيت الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص.45**

- **نتائج جولة الأورغواي:**

لقد كانت المشاركة في جولة الأوروغواي أكثر بالمقارنة مع كل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف السابقة و بخاصة مشاركة البلدان النامية التي اضطلعت بدور جد نشط أثناء المفاوضات. و هذا يوفر الجو المناسب لإقامة شراكة تجارية أكثر توازنا و اندماجا. هذا و قد تم خلال الفترة التي جرت فيها المفاوضات تطبيق إجراءات مهمة للإصلاح الاقتصادي و التحرير الذاتي للتجارة في عدد من البلدان النامية و البلدان التي كانت تعتمد الاقتصاد الموجه ( المخطط).

اعتمدت نتائج جولة الأوروغواي رسميا في اجتماع مراكش من جانب الدول المشاركة في الجولة في 1994/4/15 و أهم هذه النتائج"[1]

[1] سليم سعداوي:**الجزائر ومنظمة التجارة العالمية**:معوقات الانضمام وافاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.ص15.

1- إنشاء المنظمة التجارية العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي. و يمكن تلخيص المهام التي كلفت بها المنظمة في تسهيل، تنفيذ و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، و الإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، و إدارة نظام شامل و موحد لتسوية النزاعات و إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء، و التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية و المالية الدولية. و قد تضمنت اتفاقية و نتائج جولة أوروغواي إدماج الاتفاقيات السابقة للغات التي لم تلغ أو تعدل ضمن إطار الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة.

2- توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس، و هي جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة و شملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضا حقوق الملكية الفردية ذات الصلة بالتجارة، و تدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

3- توسيع و تعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية و تثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض و الالتزام بالتعويض، و كذلك تخفيض القيود الجمركية.

4-تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم إدماج جميع جوانب و تدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، ويوفر هذا النظام عدة مزايا و ضمانات في إطار متعدد الأطراف.[1]

وكما نلاحظ كان من أهم نتائج آخر المفاوضات "جولة الاورغواي" توقيع 97 دولة على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تبدأ نشاطها في النصف الثاني من سنة 1995. وقد تحول النظام التجاري متعدد الأطراف إلى منظمة متكاملة لها نظام قانوني يهدف إلى إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على مبادئ حرية التجارة والمساواة وعدم التمييز وكذا توسيع نطاق التجارة ليشمل إلى جانب السلع كل من الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

[1] محمد حشماوي:**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة**، اطروحة لنيل دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006.ص143,

## المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارةوهيكلها:

إن ميلاد منظمة التجارة العالمية بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات والمتمثلة في العولمة وتشابك اقتصاديات الدول، وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولوعلى حساب دول الجنوب.[1]

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة عالمية مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. فهي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف ويؤمن ذلك الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية. كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية حيث يتم اتخاذ القرارات عن طريق توافق الآراء. وعندما يتعذر تحقيق الإجماع تتخذ القرارات بالأغلبية حيث يكون لكل بلد عضو صوت واحد[2]. وفي الحالات الهامة لابد من موافقة ثلثي الأعضاء.مقرها جنيف بسويسرا وعدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة 153 دولة حسب إحصائية 2008[3]. الملحق 03

وبقيام هذه المنظمة العالمية للتجارة الجديدة ودخولها حيز التنفيذ مع بداية عام1995. فان الثلاثية الاقتصادية أصبحت مكتملة، ونقصد بالثلاثية في هذا المجال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة التي بإنشائها يكون العالم قد استكمل أجهزته المسيرة لنشاطه الاقتصادي

[1] سليمان بلعور:**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة ورقلة، مجلة الباحث – 2008 عدد06 ,ص55.
[2]ناصر دادي عدون، مرجع سابق.ص.69

[3]http://www.wto.org/indexfr.htm2011-07-02 تاريخ زيارة الموقع

**جدول رقم 2:مقارنة بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة:**

**المصدر: دروس في المنظمة العالمية للتجارة**

**هيكل المنظمة العالمية للتجارة:**[1]

| GATT | OMC |
|---|---|
| مخصصة لغرض محدد | منظمة دوليـــــة |
| مؤقتـــــة | اتفاقياتها دائمــة |
| لم يصادق على اتفاقيتها في البرلمانات | الأعضاء (الدول) صادقت على الاتفاقيات |
| لم تنص على إنشاء منظمة ما | لها أساس قانوني متين |
| تضم أطراف متعاقــدة | تضم أعضاء المنظمــة |
| مختصة بتجارة السلع | تختص بالسلع والخدمات والملكية الفكرية |
| نظام غير واضح وبطيء لتسوية المنازعات | نظام سريع لتسوية المنازعات |
| أسلوب عمل لا يتصف بالشفافية | أسلوب عمل أكثر تلقائية بسبب وضوح الإجراءات |
| ليس لأحكامها صفة الإلزام | لا يمكن وقف أو تجميد أحكامها |

يتكون هيكل المنظمة العالمية للتجارة من اللجان و الهياكل التنفيذية التالية:

1. **المجلس أو المؤتمر الوزاري** : يضم وزراء التجارة للدول الأعضاء في هذه المنظمة، و يعتبر رأس السلطة فيها، حيث يلتئم المجلس مرة كل عامين على الأقل، و يقوم هذا المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لذلك، فضلا عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقات المتعددة الأطراف بناءا على طلب الدول الأعضاء.
2. **المجلس العام**: يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء في المنظمة حين يتولى المجلس الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، و يتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده، فضلا عن توليه مهام تسوية المنازعات و مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، و يجمع عند الحاجة.

[1] http://cubouira.3oloum.org/t22-topic/09/13 تاريخ زيارة الموقع: 2011

3. **المجالس الرئيسية:** و هي تتكون من:

**مجلس تجارة السلع**: و يحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية و لجنة الإجراءات الوقائية و لجنة مراقبة المنسوجات و غيرها.

**مجلس تجارة الخدمات**: و يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات و لجنة تجارة الخدمات المعرفية.

**مجلس حقوق الملكية الفكرية**: يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة (حماية حقوق المؤلف و المبتكر و الصانع.

**اللجان الفرعية**: و هي لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزاري من بينها: لجنة الميزانية و المالية و الإدارة : تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة

لجنة التجارة و البيئة: تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
لجنة التجارة و التنمية: و تعنى بشؤون دول العالم الثالث و الدول الأول نموا فيها.
لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات : و تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

4.**مجموعات العمل:** تقوم بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار المختصة بسياسة المنافسين.

5.**الأمانة العامة و السكرتاريا**: تتكون من الأمين العام المنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته و يعين الأمين العام موظفي السكرتريا و يحدد واجباتهم و صلاحياتهم و شروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس.

## المبحث الثاني:اهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة واهم المبادئ المبرمة:

ان اهداف المنظمة العالمية للتجارة تتجسد من خلال المهام المنوطة بها، والتي تقوم بها من اجل تحقيق نظام تجاري دولي اكثر انفتاحا و توازنا، يضم كافة دول العالم سواء المتقدمة او التي هي في طريق النمو، لهذا فسنتطرق الى اهم الاهداف والمهام المرتبطة بهذه المنظمة.

## المطلب الاول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

أرست الجات 1947 خلال وجودها المبادئ والقواعد الدولية للتجارة في السلع بين الاطراف المتعاقدة، وإنشاء منظمة التجارة العالمية ثبت هذه القواعد والمبادئ وطبقها على مجالات جديدة في التجارة مثل الخدمات والجوانب التجارية للملكية الفكرية، ومن اهم هذه المبادئ:[1]

1. **التجارة بدون تمييز في المعاملة**: ويتم تحقيق ذلك عن طريق:

- **شرط الدولة الأكثر رعاية:(MFN)**

وتعني المساواة في المعاملة بين جميع الدول الاعضاء في المنظمة وقبلها الأطراف المتعاقدة في الجات 1947، بحيث لو ان دولة اعطت امتياز لدولة اخرى عضو في المنظمة فانه سيصبح حقا مكتسبا لجميع الدول الأعضاء الباقية حتى ولو لم تطال به.

هذا المبدأ نجده في المادة (1) للاتفاقية الخاصة بالسلع، المادة (2) بالنسبة للخدمات والمادة (4)لاتفاقية الملكية الفكرية.

- **شرط المعاملة الوطنية )(NT:**

وهو المبدا الذي يمنع التمييز في المعاملة بين البضائع المحلية ومثيلاتها من البضائع المستوردة، او التمييز بين الخدمات وموردي الخدمات المحليين والاجانب او مالكي حقوق الملكية الفكرية الاجانب والمحليين.

2. **الشفافية TRANSPARENCY**:

ويقصد بها وضوح ومعرفة القوانين والتعليمات والاجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات الصلة بالتجارة، وكذلك وضوح السياسات التجارية للبلد العضو، واية تغييرات يمكن ان تطرا عليها، ويتم الان تحقيق هاته الشفافية عن طريق الية مراجعة السياسة التجارية التي تخضع لها الدول الاعضاء بصفة دورية، وهذا للتعرف على مدى انسجامها مع التزاماته الواردة في الاتفاقية متعددة الاطراف، ومن ادوات الشفافية ايضا مبدا الاخطار(NOTIFICATION) عن اية تغييرات في القوانين والاجراءات فيما يخص السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

3. **التاكيد على النفاذ الى الاسواق وزيادة امكانياتهINCREASED MARKET ACCESS**

تقوم الدولة عند الانضمام بتخفيض التعريفة الجمركية بنسب يتم التفاوض عليها وتثبت عند مستويات محددة وتوضع في جداول تعرف باسم جداول التنازلات، كما تقوم بفتح اسواقها لخدمات بعض الموردين الاجانب وتوضع في جداول تعرف باسم الالتزامات المحددة، وتلحق هذه الجداول

[1] **مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات امام الدول العربية**، بحوث واوراق عمل لمؤتمر العربي الرابع، صنعاء، جمهورية اليمن فبراير 2009.ص20

ببروتوكول الانضمام وتكون جزءا منه ولا تلجا الدول الاعضاء لاستعمال القيود الكمية او رفع التعريفة على المستوردات الا في حالات استثنائية كصعوبات في ميزان المدفوعات.

**4. الشموليةONE SINGLE UNDERTAKING**

وتعني القبول بجميع الاتفاقيات والقرارات والتفاهمات المنطلقة عن جولة الاوروجواي عند الانضمام الى المنظمة.

## المطلب الثاني:أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء، وخاصَّة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 % من مجموع الأعضاء .ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.
2. - خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد
3. - تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
4. - تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
5. - توسيع و خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.
6. - توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
7. - محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.
8. - زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

[1] احمد بديع و احمد عبد الخالق: **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الاسكندرية، الدار الجامعية 2003.ص82.

كما أن OMC تهدف إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجهها التجارة العالمية وآليات حل المنازعات بين الدول الأعضاء :بالتقليل من الصراعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه الصراعات كثيرًا ماكانت عائقًا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الGATT بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه الصراعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه المنازعات، التي عانت منها الدول النامية كثيرا،إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والحالية للدول الأعضاء.

### المطلب الثالث :مهام المنظمة العالمية للتجارة:

إن السر وراء استمرارية منظمة التجارة العالمية يكمن في حجم المهام التي تؤديها هذه الأخيرة ويمكن إجمالها في النقاط التالية.

1. تمهل هذه المنظمة تنفيذ و إدارة أعمال هذه الإتفاقية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها.
2. توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الإتفاقيات الواردة في ملحقات هذه الإتفاقية.
3. توفر إطار لتنفيذ نتائج المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.
4. تدبير آلية مراجعة السياسة التجارية.[1]
5. تشرف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد و الإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.
6. تتعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية[2].

## المبحث الثالث:شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة واثرها على الدول النامية

ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والانسحاب منها يتطلب شروط معينة وفقا لمبادئها الخاصة وهذا الانضمام يترتب عنه اثار خاصة على الدول النامية التي تعاني عجزا في اقتصادياتها، وعليه سيتم التطرق خلال هذا المبحث الى اهم شروط الانضمام والانسحاب من المنظمة والاثار المترتبة عن هذا الانضمام.

---

[1] مصطفى سلامة: **قواعد الجات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 51.

[2] اسماء كسكسة، سمية لكارتي: **الاثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة*حالة القطاع الصناعي***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس تخصص:مالية، المركز الجامعي بالمدية 2008/2007.ص7

## المطلب الاول : شروط الانضمام من المنظمة التجارة العالمية

لقد تضمنت الوثيقة التأسيسية أحكاما خاصة بالعضوية وشروط الإنضمام للمنظمة وكذا الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التجارية، وكذا الانسحاب كما يلي:

لقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على أنه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية أن ينظم للمنظمة العالمية للتجارة، ومن أهم الشروط والالتزامات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام ما يلي[1]:

a. تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.
b. تقديم التزامات في الخدمات: تقوم الدولة بتقديم جدول بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط والقطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.
c. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع الاتفاقيات منظمة التجارة العالمية(ماعدى اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية) أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الارجواي وذلك يعني انه سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات عكس الجات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت في اتفاقيات خاصة.[2]
d. تحظى الدولة التي تريد الإنضمام بقبول مؤقت في موقع ملاحظ في مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة دون أن تصبح طرفا، حيث يمكنها الحضور في المجلس ويسمح لها بملاحظة الوثائق، وأخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخابات[3].
e. وإلى جانب هذا وإضافة له يتعين الانضمام إلى المنظمة قبول التزامات أخرى في مجالات غير تلك التي تغطيها اتفاقيات OMCمثل :

* إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية.

---

[1] حجازي مرسي:مرجع سابق. ص 31

[2] عبد الناصر العبادي نزال، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر، الاردن، 1999.ص45.

[3] وثائق مقدمة من طرف وزارة التجارة تخص شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

* اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في الإنتاج.

* تحسين المناخ الاستثماري في البلد.

* إعادة النظر في الخطر المفروض على التصدير وجميع ما يشكل عائق أمام حرية التبادل.

* تطوير البنية الأساسية الزراعية والصناعية.

* دعم و تشجيع القطاع الخاص، وتقليص دور القطاع العام إلا في الأمور الخاصة بالخدمات العامة والبنية التحتية.[1]

يتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام ويوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية 2/3 أعضاء المنظمة، ويخضع الانضمام إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف لإحكام الاتفاق المذكور.

نظرا لان موضوعنا هو الانضمام فقد ارتأينا وضع شروط الانسحاب في الملحق رقم 2.

## المطلب الثاني: تأثير الانضمام الى المنظمة على الدول النامية:

مما لا شك فيه أن المنظمة العالمية للتجارة تسعى دوما إلى زيادة التبادل الدولي من خلال اتفاقياتها التي حتما سيؤثر تطبيقها على جميع دول العالم غير أن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى باختلاف الوضعية والمكانة الإقتصادية، وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أهم الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.[2]

### *أولا الآثار الايجابية:*

يرى فريق من الكتاب أن هناك آثار ايجابية مهمة لاتفاقيات التجارة الدولية الجديدة على الدول النامية، ومن أهم الآثار في نظرهم :

أ/ إن الاتفاقيات الجديدة تتيح للدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة، كالمنتوجات الزراعية والمنسوجات والملابس فضلا عن انفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية.

ب/ إن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد الغات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى.

[1] اسماء كسكسة، سمية لكارتي، مرجع سابق، ص41.

[2] فضل علي مثنى: **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة على التجارة الخارجية والدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص87.

ج/ تكفل الاتفاقيات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية والتمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة.

د/ يقال أيضا أن هناك مجالا لا بأس به لتحقيق الدول النامية بعض الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة الدولية، وهناك ثلاث أنواع لهذه الفوائد نناقشها في ما يلي:[1]

النوع الأول: هو أن ارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزا للدول النامية على تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام.

النوع الثاني: من الفوائد غير المباشرة قائم على القول بأن تحرير التجارة في كثير من القطاعات، وبالتالي الاصطدام المتوقع في المنافسة سوف يمثل حافز للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية.

النوع الثالث: من الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة العالمية يعني عندما يتم تحرير التجارة على النطاق العالمي، فإن هذا التحرير سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في بعض الدول الصناعية المتقدمة.

ه/ وأخيرا يقال أن اتفاقية الخدمات واتفاقية الاستثمار، بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب.

**ثانيا: الآثار السلبية**. وتتمثل فيما يلي[2]:

أ/ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وخصوصا المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة وطبقا لدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية ما عدا عدد قليل من المنتجات التي من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل الأرز والبن والفول السوداني وقد تضمنت نتائج جولة الأورغواي اعترافا بهذا الأثر السلبي واشتملت على قرار وزاري حول الأثر السلبي المحتمل لبرنامج الإصلاح في الدول النامية التي

[1]- د. إبراهيم العيسوي:**الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت 2001، ص 131- 135.ص132.

[2]-حفيظة سعيدي واخريات: **اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس :تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2007/2006.ص31

تعتمد على استيراد الصافي للغذاء، وذكر هذا القرار أن هذه الدول قد تواجه صعوبات في توفير السلع الغذائية لذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور:

1- مراجعة مستويات المعونات الغذائية دوريا بواسطة لجنة المعونات الغذائية في إطار اتفاقية المعونات الغذائية.

2- وضع قواعد إرشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم إلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح أو بشروط.

3- إعطاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية الاهتمام الأكبر في إطار برامج المعونة من أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي.

ب/ تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية " لومي".

ج/ ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التقانة وفي الأتاوي والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك.

د/ الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية، ومن جراء المنافسة غير المتكافئة التي ستعرض لها من جانب المصادر الأجنبية.

ه/ من المحتمل أن يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية الإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للدول النامية.

و/ تقلص قدرة الدول النامية على تنظيم سياستها التنموية بما يتفق مع ظروفها الواقعية وأهدافها.

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتغطي النقص الذي تميزت به اتفاقية GAAT، إذ تم توكيلها بجملة من المهام والأهداف المسطرة، بالاعتماد على مبادئ واضحة المعالم، وهيكل تنظيمي يضم أجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات، لتضمن بذلك القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها.

ونتيجة لهذه التطورات اصبحت الدول تسعى جاهدة للانضمام الى هذه المنظمة من اجل مواكبة العصر وتحقيق النمو، والجزائر كباقي الدول تسعى لتحقيق هذا الغرض والنهوض باقتصادها لهذا فقد قدمت طلبا للانضمام الى هذه المنظمة منذ فترة ومازال ساريا لغاية اليوم ولهذا سنحاول في الفصل الثاني دراسة هذا المسار.

# الفصل الثاني:

# مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تتسابق العديد من الدول خاصة النامية منها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ان هناك من تمكنت من تحقيق هذا الهدف بعد فترة وهناك من لم يستطيع، والتي من بينها الجزائر التي استغرق مسارها للانضمام الى هذه المؤسسة فترة طويلة ولكنها لم تتمكن بعد من الوصول الى غايتها في الانضمام وهذا نتيجة لعدة عوامل، بالإضافة الى الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر وعوامل اخرى سيتم التطرق اليها بالتفصيل في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة الاتية.

## المبحث الاول: مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

ان مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من اعقد واصعب الاهداف التي تطمح اليها الدولة، حيث استغرق وقتا طويلا ومازال لحد اليوم لم يكتمل او يتحقق، حيث بقيت الجزائر الى غاية الساعة تحتل صفة المراقب ولم تتمكن من الحصول على صفة العضوية، ، وهذا نتيجة لعدة اسباب ومشاكل حالت دون تمكنها من تحقيق هذه الغالية.

لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق الى بعض النقاط التي تعنى بعملية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية، حيث سنبين في المطلب الاول خصائص الاقتصاد الوطني، لنتطرق فيما بعد الى دوافع سعي الجزائر الى هذا الانضمام واخيرا وليس اخرا فيالمطلب الثالث سنقوم بتحديد الاجراءات التي يجب اتباعها للتمكن من الانضمام.

### المطلب الاول:خصائص الاقتصاد الوطني:

ان ما لا شك فيه هو ان الاقتصاد الجزائري يعتبر من اهم الاقتصاديات الافريقية وذلك بحكم: [1]

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ومنجمية ومواد اولية هامة).
- حجم الطاقات الانسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة :البنية المينائية والمطارية.
- توفر مساحات زراعية هامة.

تقريبا تتوفر الجزائر على مناطق صناعية ولائية، نصف المناطق المهيأة أي 4000 هكتار مناطق خاصة بالمحروقات، أما شبكة الطرقات فهي تضم 100000كلم منها 6000 معبدة وتضم

[1] أ / خديجة خالدي: **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، بحث منشور ضمن مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ردمك 6132-1112.الع02. 2005 ص-ص 85-95.ص88

شبكة السكك الحديدية 3600 كلم وهي لم تتطور منذ الاستقلال وهذا يدل على الأولوية التي منحتها الجزائر للنقل عبر الطرق[1].

- وعلى مستوى النقل البحري فإن الجزائر تتمتع بخط سياحي طوله 1200 كلم ينتشر بطول 14 ميناء هام، من بينها 4 خاصة بالمحروقات والصناعات البيتروكيماوية.
- إضافة إلى هذا هناك مشاريع إنجاز موانئ جديدة وتوسيع الموانئ القديمة وإنجاز نهائي للحاويات بسعة 10000 وحدة سنوي.
- النقل الجوي يتوفر على 23 مطار منها 8 مطارات دولية بالإضافة إلى شركة عريضة للخطوط الجوية والتي تستطيع توفير تنقلات إلى عدة مد و منها التابعة للقطاع العام والخاص.
- إن الشركة الوطنية للملاحة الجوية تملك حوالي 30 طائرة ذات 100 مقعد أو أكثر و20 طائرة من نوع آخر وشركة التنقل الداخلي والدولي تستغل حوالي 30 مطارا.
- وإذا تحدثنا عن شبكة المواصلات فنحن نتحدث عن شبكة معصرنة ومتطورة، تصل الجزائر ب 160 دولة في العالم، وهناك 23 محطة برية تستقبل الموجات الفضائية، وهذا بالاعتماد على خدمة الانترنيت.[2]

ومع هذا فان توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة احيانا والاثار السلبية لها خلفت اوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في اضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري الى:

- **اقتصاد مديونية:** تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وادارة ازمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا ومشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود الى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع اسعار البترول، فان حجم الديون لم ينخفض الى درجة القدرة على التسديد بالخصوص بعد مرحلة تحرير التجارة، فقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية 2000 واضحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.
- **اقتصاد ريعي:** يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع، الامر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الايرادات الريعية المتحققة في

[1]Mohamed Dahmani, **Economie et société en grand Kabylie**, Office de Publications Universitaire,Place Centrale (Ben Aknoun Alger), 199 8,P 28-29.

[2]صبرنةإين عطاء الله: **تحرير الخدمات المصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص: المالية، المركز الجامعي - المدية-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، 2007/2006،ص113.

الاسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و64% من الايرادات العامة للدولة و98,5% من اجمالي الصادرات.

- **اقتصاد تطورت فيه اليات الفساد:** واضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجلاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت احجام الثروات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع اضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.[1]

كما يمكن ابرازخصائص الاقتصاد الوطني من خلال دراسة ثلاث مراحل اساسية مرتبها الجزائر:

**الفترة الاولى: 1967_1989:**

عقب الاستقلال كان هدف الحكومة الجزائرية الاول هو تحقيق التنمية المستقلة، ولهذا فقد اعتمدت على قطاع المحروقات واعطتها عناية كبرى مقارنة بباقي القطاعات، حيث مثل الدعامة الاساسية للاقتصاد وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 3:حصة المحروقات( %)**

| السنة | 1969 | 1974 | 1979 | 1984 |
|---|---|---|---|---|
| في الانتاج الداخلي الخام<br>في الصادرات<br>في موارد الدولة | 16<br>63<br>23 | 39<br>95<br>57 | 30<br>97<br>57 | 28<br>98<br>43 |

**المصدر:**

**A.HENNI. Economie de l'Algérie Indépendante . Alger : E.N.A.D édition 1992,p45**

اما فيما يتعلق بالسياسة التجارية اثناء هذه الفترة، كانت جميع القرارات المتعلقة بهذا القطاع تخضع للتخطيط المركزي. ففي ما يخص تركيبة الصادرات فكانت معظمها من البترول وبعض المواد الاولية، اما الواردات فكانت تتكون من التجهيزات الصناعية، السلع الرأسمالية، المواد الغذائية، وقد تركزت معاملات التجارة الخارجية في الجزائر من ونحو الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 23,38%، المانيا بنسبة 20,51 %وفرنسا بنسبة 19,2%، اما الواردات فهي الاخرى كانت

[1] أ / خديجة خالدي:مرجع سابق.ص89.

نصفها تأتي من نفس البلدان الثلاث السابقة الذكر، حيث احتلت فرنسا نسبة 27,8% ثم المانيا 12,9% لتليها الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 12%.

ما يمكن استخلاصه عن مميزات السياسة التجارية في هذه المرحلة هو سيادة الطابع المقيد لاسيما فيما يخص الاستيراد، حيث تم اقرار ما يعرف **الترخيص الاجمالي للواردات (AGI)**، وهو عبارة عن غلاف مالي يهدف الى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات، وفي تفويض وادارة العمليات التجارية الوطنية في ايطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الاجنبية.

كما حددت فترة انتقالية فيما بعد تميزت بتوزيع الرقابة على نظام الواردات {احتكار نظام الحصص} ليشمل ايضا مجال الصادرات، وبهذا اصبحت كل السلع والخدمات التي لاتقع تحت نظام الاحتكار، خاضعة للترخيص المسبق للتصدير، مما يعني الرقابة على مجموع النشاط مع بقية العالم، واستمرت هذه الرقابة الى غاية عام 1989، اين بدا تنفيذ برنامجا تدريجيا ولكنه عاما لتحرير النظام التجاري.[1]

**الفترة الثانية:1989-1994:**

ما ميز هذه الفترة استحداث مخطط للتمويل وذلك حسب قانون التمويل الاضافي الصادر في اوت 1990، والذي ادخل نظاما يضم شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما اسهم الى حد ما في تفتيت احتكارات الاستراد، وعلى اثرهذا القانون تم الغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت اشراف البنوك. ولكن بسبب الاوضاع السياسية المتذبذبة خلال هذه الفترة اثر ذلك سلبا سواء من ناحية الكم او النوع على حجم المعاملات التجارية للجزائر، ومع هذا بقيت نفس البلدان الانفة الذكر تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر، والتي كان اغلبها من الاتحاد الاوروبي. (الملحق رقم 3)

ما يمكن استخلاصه خلال هاته الفترة تسجيل الخطوات الاولى لتحرير قطاع التجارة، وتجسد ذلك بلجوء الجزائر الى المؤسسات النقدية الدولية، والشروع في تطبيق برنامجا واسعا للتصحيح الهيكلي منذ سنة 1989 مس كل القطاعات الاقتصادية، حيث بدا تحرير التجارة الخارجية وذلك

[1] PHILIPPE BARBET,SAID SOUAM, FATIHA TALAHITE :**Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie a l'OMC**. Document de travail du CEPN, N2009-05,p4

بعد اصدار التعليمة 03_91 المؤرخة في 1991/04/21، والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستراد.[1]

**الفترة الثالثة: 1994_2000:**

تضمنت برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدا تنفيذه ابتداء من سنة1995 تدابير واسعة لتحرير التجارة نفذت على مراحل والتي تمثلت اجمالا في :[2]

- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية
- تخفيض قيمة العملة الوطنية
- تحرير الاسعار والتخلي عن الدعم المباشر والغير مباشر
- الخوصصة

كل هذه النقاط سيتم التطرق اليها بصفة واسعة ومفصلة في مبحث لاحق.

بالاضافة الى بعض الخصائص التي لها تاثير مباشر بمشروع الانضمام الى المنظمة:

1. اقتصاد غير متنوع وغير معولم
2. اقتصاد لم يواكب التطورات العالمية .
3. اقتصاد لا يتمتع بتاطير قانوني مستقر

## المطلب الثاني: ضرورة ودوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :

ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ليس اجباريا على الدول بل هو عملية اختيارية، اي الدولة هي صاحبة السيادة في هذا القرار وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية، الا انه ليس لكل دولة القدرة على تحقيق هذا الهدف، بل تعتبر عملية معقدة وتتطلب العديد من الاجراءات.

لقد جاء طلب الجزائر متاخر نوعا ما للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا بعد تفكير عميق ودراسة وتحليل لعواقب هذا الانضمام، وكذلك نتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، لهذا

[1] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي:**افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الع 4. 2003 ص-ص، 79-86، ص81.

[2] المرجع نفسه ص82

كان من الضروري القيام بهذه الخطوة، كما نجد هناك دوافع تقف خلف هذه المسالة من داخلية واخرى خارجية كالاتي:

### ❖ الاسباب الداخلية:

1. – جاء هذا القرار مكملا ومدعما للإصلاحات المطبقة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك لتحسين أداء المؤسسات الوطنية بتطوير منتجاتها لتصبح قادرة على منافسة المنتوج العالمي ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية.
2. ومن جهة أخرى سعت من وراء هذا القرار أن تستفيد من الإمتيازات والتنازلات التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء.
3. إن الانضمام يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم لتطوير مشاريعهم الإنتاجية كما وكيفا مما سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل.
4. إن الإنضمام يؤدي حتما إلى دخول المنتجات العالمية إلى الأسواق الوطنية وبالتالي احتكاكها بالمنتجات المحلية مما يدفع إلى محاولة تحسين هذه الأخيرة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الخارجية.
5. – بالإنضمام تصبح صادرات الجزائر مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي كأن تفرض عليها رسوم عالية تعرقل تصديرها.
6. – أزمة البترول التي حدثت في 1986 والتي أكدت للمحللين الجزائريين أنه لا بد من انتهاج سبل أخرى غير الاعتماد على المحروقات في تحقيق الاشتراكية والتي لم تنتج في أغلب الدول والأكثر غنى من الجزائر.
7. – دخول الجزائر تحت ما يسمى بالتعددية الحزبية والذي دعى قادة هذه الأحزاب إلى ضرورة الانفتاح على العالم لتحقيق مزيد من المكاسب للجزائر.[1]

### ❖ الاسباب الخارجية:

**1.** التحولات التي شهدتها الساحة العالمية والتي ساهمت في تكريس ظاهرة العولمة والتي تتطلب الحركة النشيطة الحرة والمشاركة للمبادلات العالمية وإلغاء الحدود والحواجز التعريفية الجمركية وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال مما جعل معظم دول العالم توجه اقتصادياتها نحو هذا الاتجاه الذي ينصب ضمن متطلبات الاندماج في النظام الجديد الذي تعتبر المنظمة العالمية للتجارة طرف فيه.

[1] خديجة خالدي، مرجع سابق ص90.

**2.** التغيرات الايديولوجية لمعظم دول العالم وتبنيها لمبدا الاقتصاد الراسمالي، حيث استطاع المذهب الليبرالي التفوق في غالبية بلدان العالم على باقي المذاهب الاقتصادية والسياسية، وهذا بسبب انهيار المعسكر الشيوعي وانفتاح معظم دول الاتحاد السوفياتي سابقا على سياسات الاقتصاد الحر وسرعان ما ادى الى احتواء البلدان النامية الاشتراكية تحت النظام الليبرالي.

3. تتميز الساحة الاقتصادية العالمية بكثرة التكتلات الإقليمية كجزء مهم من النظام التجاري العالمي الجديد وبالتالي فإن انعزال الجزائر على المحيط الخارجي سوف يجعل تعاملاتها التجارية الخارجية تتعرض للصعوبات.

4. أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الإجراءات والإمتيازات الممنوحة للدول النامية خاصة المتعلقة بتسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية كما تستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية وقواعد تسوية المنازعات في مجالات العلاقات التجارية.[1]

## المطلب الثالث:اجراءات انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة:

بدات اولى اجراءات الانضمام الرسمي الى منظمة التجارة العالمية سنة 1996، حيث تجسدت الاجراءات في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية خاصة بعد المفاوضات التي اجرتها مع صندوق النقد الدولي FMI، اين تم التوقيع على اتفاقية مع هذا الاخير من اجل محاربة التدهور الاقتصادي، هذا اضافة الى سياسة الاصلاحات التي شهدتها الساحة الوطنية في عدة قطاعات والتي سيتم التطرق اليها بالتفصيل في مبحث لاحق. كما نجد الاجراءات المتعلقة بمذكرة الانضمام والتي يمكن تحديدها كالاتي:

**المذكرة** : هي تقرير مفصل للوضعية الاقتصادية للبلد وسياستها التجارية، وتودع لدي أمانة المنظمة ثم توزع على جميع الأعضاء، وعلى إثرها تقدم أسئلة كتابية وتعطي لها إجابات، ثم تنطق مرحلة المفاوضات الثنائية حول التخفيضات التعريفية مع كل عضو من أعضاء المنظمة.

**تحضير مذكرة الإنضمام** : تقدمت الجزائر بطلب التعاقد في إطار الجات بتاريخ 30 أفريل 1987 وتحصلت في اجتماع مراكش على كرسي ملاحظ ومنذ ذلك الاجتماع زاد اهتمام الجزائر بموضوع الإنضمام إلى المنظمة.

شكل وزير التجارة في تلك الفترة السيد ساسي عزيز لجنتين لتحضير مذكرة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في 7 نوفمبر 1994.

[1] سليم سعداوي، مرجع سابق ص87

**اللجنة الأولى** : اللجنة الوزارية المشتركة لتحضير الجزائر للإنضمام، مهمتها تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاقمسار المفاوضات بين الجزائر وأطراف المنظمة العالمية للتجارة والمحافظة على المصالح الجزائرية.

**اللجنة الثانية** : هي لجنة لتسهيل عملية التجارة الخارجية، تتمثل في اقتراح الإجراءات العملية وتحديد قواعد طرق العمل في كل المجالات التي تهم التجارة الخارجية.

وتمت المصادقة على اللجنتين من طرف مجلس الحكومة في نهاية ماي 1996 ولقد قرر مجلس الوزراء تقديم المذكرة في جوان 1996.

وتضمن مذكرة الإنضمام مجموعة من الإجراءات الدقيقة والبيانات، ولقد شملت 7 محاور رئيسية في 116 صفحة وأضاف إليها 12 صفحة عبارة عن ملحقات.

**المحور الأول**: تتضمن معلومات عامة حوا مثلا: الموقع الجغرافي، المساحة، عدد السكان وأيضا عرض للأهداف العامة لنظام السياسة التجارية لهذا البلد وعلاقته مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

**المحور الثاني**: الجانب الاقتصادي، السياسات التجارية الداخلية والخارجية، ويتمثل في أهم المعالم الاقتصادية للبلد والوضعية الاقتصادية الحالية والتوجهات الكبيرة للسياسات الاقتصادية السارية (سياسة الأسعار، السياسات النقدية، نظام التبادل وطرق الدفع، السياسات الاستثمارية وسياسة المنافسة... إلخ ومع تحديد حجم وقيمة المبادلات والميزان التجاري الخارجي).

**المحور الثالث**: الإطار الذي الإطار الذي يتم فيه إعداد وتطبيق السياسات: وتتمثل في اختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية والقانونية والمنشآت الحكومة المسؤولة عن تحضير وتنفيذ التجارة الخارجية.

**المحور الرابع**: السياسات الخاصة بتجارة السلع: وتتمثل في تنظيم الواردات والصادرات والسياسات الداخلية الخاصة بالتجارة للسلع والمنتوجات الزراعية.

**المحور الخامس**: النظام التجاري للخدمات: عموميات حول النظام التجاري للخدمات والسياسة الخاصة بتجارة الخدمات.

**المحور السادس** : النظام التجاري للملكية الفكرية : تتضمن المعايير الأساسية للحماية والتي تحتوي على إجراءات الحصول على حقوق الملكية الفكرية والمقاييس التي تعيق حق الملكية الفكرية والوسائل المستعملة لحماية الحقوق مع تقديم الإحصائيات المتعلقة بطلب حقوق الملكية الفكرية.

**المحور السابع** : القاعدة الدستورية للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى تتمثل في :

- اتفاقية ثنائية و متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- اتفاقية الاندماج الاقتصادي مثل الإتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى هذه المحاور تكون هناك دراسة حول الأنظمة الجمركية المطبقة عند الاستيراد والتصدير المعمول بها في الجزائر.

كما يتم تقديم جداول للتعريفة الجمركية المتبعة في الجزائر بالنسبة لكافة السلع والخدمات.

يتم إتباع طلب العضوية في الأمانة العامة للمنظمة ثم تقوم هذه الأخيرة بإشعار الأعضاء الذين تربطهم علاقات تجارية مع البلد الطالب للعضوية، وتدعوها لعقد مشاورات بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف.

يتم تشكيل فريق عمل من طرف مجلي المنظمة تتمثل مهمته في دراسة السياسات والعلاقات التجارية للجزائر وتحليلها، كما يقوم بتنظيم المفاوضات حول بنود بروتوكول الإنضمام.

ولقد سجل نقص في المعطيات الواردة في مذكرة 1996 حيث كانت تستجيب لمتطلبات تلك الفترة قبل الشروع في التحولات القانونية والتشريعية المتعلقة بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقام الخبراء الاقتصاديين على مستوى وزارة التجارة في جويلية 2001 بإعادة صيغة مذكرة الإنضمام والتي تتضمن معطيات خاصة بالنظام التجاري الجزائري ورزنامة تفصيلية للتغيرات المرتقبة على مستوى المنظومة الجمركية والجبائية ومدى مطابقتها مع الشروط والمعايير الدولية.

ان المخطط التالي يوضح المراحل التي تمر بها عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة حسب بروتوكول المنظمة:[1]

[1] **Mehdi Abbas : Le processus d'accession à l'OMC Une analyse d'économie politique appliquée àl'Algérie**

Manuscrit auteur, publié dans "Journée d'études internationale "Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC.Laboratoire Grand Maghreb, Université Mentouri, LEPII, Université Pierre Mendès-France, Constantine, 22 novembre 2008.Constantine : Algérie (2008)".

**الشكل رقم :1_ مراحل عملية الانضمام الى OMC**

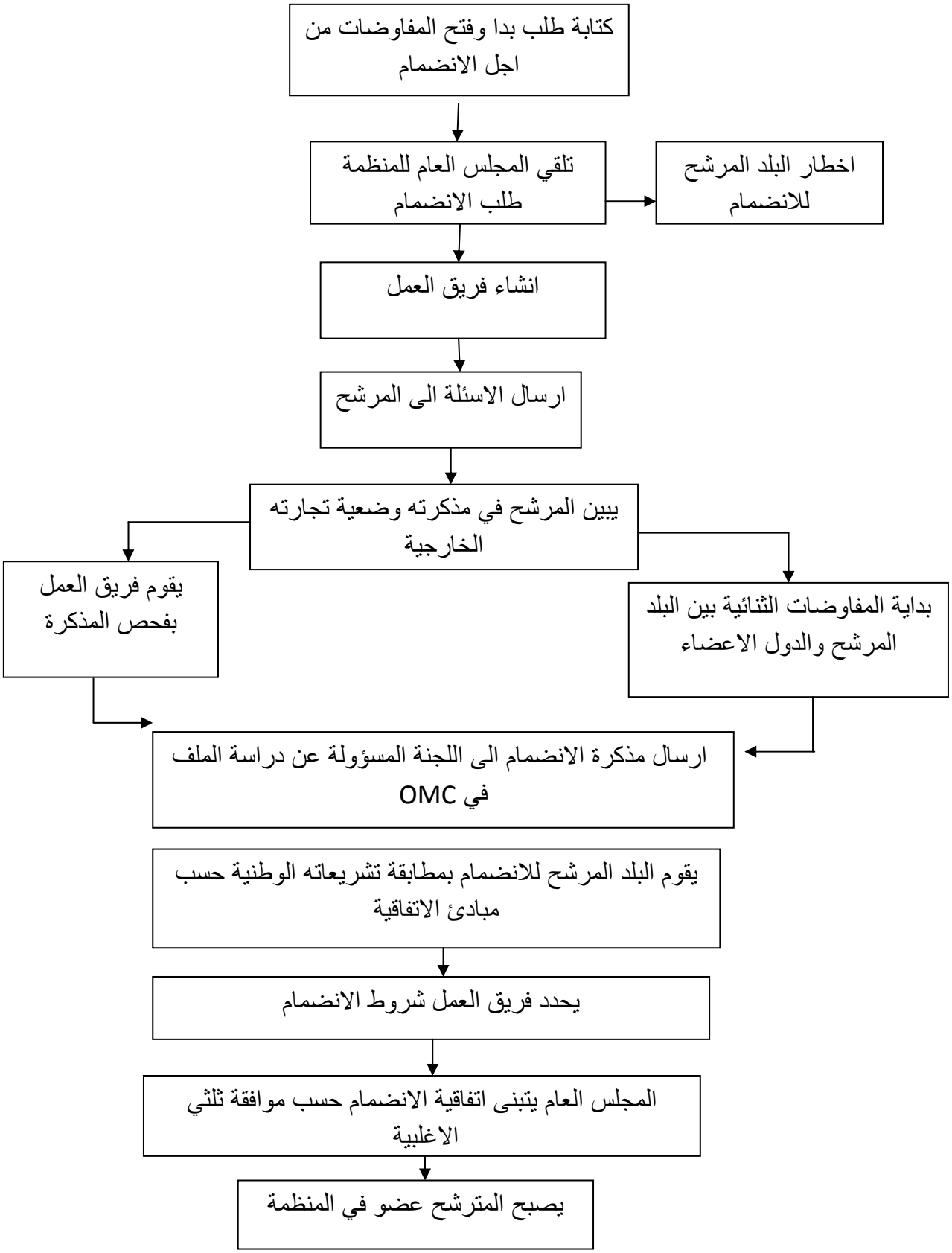

المصدر: **Mehdi Abbas : Le processus d'accession à l'OMC Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie**

## المبحث الثاني:اهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل الانضمام:

إن مـــرحلة الإصـلاحات الاقتصاديـة حملت في طيات الظروف الاقتصادية التي مرتبها الجزائر آنذاك، و هي حتمية لا بد منها. فيمكن القول بأن إصلاح قطاع التجارة الخارجية قــد بــدأ مـــع الأزمـة الاقتصاديـة عـام 1986، و انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الميزان التجاري، الشيء الــذي دفــع بالجـــزائر للجوء لصندوق النقد الدولي من أجل فك أزمتها، كما ان سعيها الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يدفعها الى اتباع ما يلزم عليها ومن بينها القيام بالإصلاحات، ولهذا سنحاول في هذا المبحث ابراز اهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل التمكن من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

### المطلب الاول: عموميات و مفاهيم حول الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

### 1تعريف الاصلاح:

ارتبط مفهوم العصرنة بمفهوم التحديث ومواكبة افاق البنى الدولية العصرية، وقد اكتسب هذا المفهوم معنى التغيير، التجديد، التطوير والارتقاء، وبذلك اصبح عبارة عن اداة منهجية لتمرير مشروع من مستوى الى مستوى اعلى منه، فالعصرنة بالمفهوم الاقتصادي الغربي تندرج ضمن المستويات الاستراتيجية العامة للتنمية.

ان العصرنة في راي'' ووكر'' هي« دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التطور».[1]

لعل من بيـن أهـم القضايا و المواضيع الكبرى التي كانت أحد أهم الأسباب التي دفعت بعجلة النمو و التنمية الاقتصادية في الدول العربية بصفة عامة، و في دولة الجزائر على وجه أخص و هي قضية الإصلاح الاقتصادي.ففـي ظـل هـذا الإطار تنتشر مفاهيـم و مسميـــات مختلفة، كبرنامج التثبيت و إعـــادة الهيكلـــة و التعديـــل الهيكلـــي و كـــذا برنامـج التكييف الاقتصادي...الخ.

غير أنه مهما اختلفت هذه المسميات إلا أنها تسعـــى لنفس الغرض، ولا تعدو إلا أن تكون أحد الأمرين:**الأول التثبيت، أما الثاني التكييف**.

[1] امينة بوفنيسة واخريات: **مشروع اصلاح نظام الميزانية العامة للدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر03، 2010_2011ص44.

فبرنامج التثبيت الاقتصادي يتم تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وارتكز هذا البرنامج على ضرورة تعديل هيكل الاقتصاد لحل المشكلات الاقتصاديـــة كمشكل التضخم وكذا هروب رأس المال الوطني نحو الخارج بالإضافة إلى العجز المالي في الميزانية العامة.

وكذا تراكم الديون و مشكلاتها، فتقوم الدولة بتبني إجراءات و تدابير معينة لمواجهة تلك المشكلات، كالتركيز على سياسة جانب الطلب الكلي من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية و الدفاع و غيرها، وتعديل عرض النقد و الائتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية[1].

يندرج برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت أربع مجالات أساسية نذكرها كما يلي:

- **السياسة المالية:** لتقليل نسبة عجز الميزانية العامة.

- **السياسة النقدية:** لتقليل معدل التوسع في الائتمان، ولرفع أسعار العائدات المحلية.

- **سياسة سعر الصرف و التجارة و الديون:** و تضم إلغاء اتفاقيات التجارة و تحرير الاستيراد، وتخفيض قيمة العملة و توحيد سعر الصرف.

- **الإصلاح الهيكلي:** عن طريق إعطاء اهتمام أكبر للزراعة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام، و الإصلاح الإداري و القانوني.

## المطلب الثاني:دوافع و أهداف الإصلاحات

بدا جليا منذ الثمانينات أن على الجزائر حتمية إصلاحات عميقة وشاملة لاقتصادها والاستفادة من الثغرات التي وردت خلال المسار التنموي، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التطبيق، ومحاولة تجنب وقوعها في أخطاء مرحلة ما قبل الثمانينات، حيث ارجع بعض المحللون الاقتصاديون تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر إلى التّردد وغياب إستراتيجية واضحة لمستقبل البلاد.

فالإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها في هذه الفترة كانت تقتضي المزيد من عمق الرؤية، التي تتطلبها إصلاحات شاملة للمحيط الاقتصادي الذي ينعكس بالضرورة على الوضع الاجتماعي

[1] رشيدة ايرس، زهور بلطرش: **التجارة الخارجية في الجزائر:مرحلة الاصلاح الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس علوم تسيير تخصص :مالية، المركز الجامعي بالمدية :2006/2005، ص64.

بالإيجاب كنتيجة حتمية وهو الهدف المرجو من أية إصلاحات. [1]

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي حاول مس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية و الخارجية.و شمل جميع الإجراءات التي من شأنها تدعيم زيادة الصادرات و تقليص الواردات و أهمها يكمن في:

-تخفيض قيمة العملة، وجعلها مساوية لقيمتها الحقيقية السائدة في السوق من خلال إلغاء الرقابة على الصرف.

- إلغاء الحواجز الجمركية على التجارة الخارجية.

-تسهيل استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.

-تسهيل و تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

-تحديد الأسقف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.

- إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية و التجارية العامة ماليا و جعلها تهدف إلى تحقيق الخوصصة.

- تقليص معدلات التضخم، و عجز الميزان التجاري من جهة و تقليص حجم المديونية من جهة أخرى و بالتالي خفض عجز الميزانية العامة.

- ترشيد القطاع العام و تخصيصه.

- تشجيع الاستثمار الخاص الوطني الأجنبي.

- إصلاح الجهاز المصرفي عن طريق تحرير أسعار الفائدة و جعله يتماشى مع اقتصاد السوق.

و لتحقيق الأهداف السابقة الذكر تم الاعتماد على عدة أدوات للسياسة الاقتصادية. وهذا ضمن آليات اقتصاد السوق، وترتكز درجة فعالية السياسة المنتهجة على طبيعة الظروف السائدة في الأسواق الاقتصادية و المالية المحلية.

و تنطوي البرامج الإصلاحية على عدة جوانب هامة أهمها:

-**جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات:** وتشمل أدوات السياسة التجارية و المالية و التي تهدف للحصول على أكبر قدر ممكن من العملة الأجنبية لتسوية الديون الخارجية.

- **جانب إدارة الطلب**: و تضم إجراءات السياسة النقدية و المالية لتحقيق التوازن الداخلي.

-**جانب الرفع من العرض:** و هذا لرفع العرض و تحسين تخصيص الموارد

[1] رشيدة شامي: **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2006/2007.ص156

## المطلب الثالث: اهم القطاعات التي مسها الاصلاح:

تواجه الجزائر اليوم على الصعيد الاقتصادي تحولات كبيرة، وهذا نتيجة تغير المنظومة الاقتصادية والانفتاح نحو الاقتصاد الدولي، مما يستدعي ارساء مبادئ اقتصاد كفيلة لضمان نمو مستديم ومواجهة منافسة دولية شرسة. لهذا فالإصلاحات الاقتصادية ضرورة اكيدة وحتمية تتطلبها الساعة، والجزائر تمثل نموذجا اصلاحيا حيويا، رغم النقص المسجل على صعيد التشريع والتطبيق، وقد مست هذه الاصلاحات جميع القطاعات.

### 1- اصلاح القطاع النقدي والمالي:

كانت الخطوة الاولى نحو تطبيق هذه الاصلاحات هو انسحاب الخزينة العمومية من عمليات تمويل الاقتصاد والاكتفاء بتمويل البنى الاساسية، والقطاعات الاستراتيجية وذلك ابتداء من 1989.[1]

الملحق رقم 3 يبين التعديلات التي قامت بها الجزائرفي هذا القطاع.

❖ **التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض 10/90**

**الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90**[2]

بعدما لوحظت سيطرة بنك الجزائر والتقليل من أهمية وزارة المالية وعدم فعالية بنك الجزائر المستقل بعد عشرية كاملة في تحقيق عدة أهداف، رأى رئيس الجمهورية أهمية إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 90-10 عن طريق إصدار الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث قام هذا الأخير بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض.

[1] رشيدة شامي، نفس المرجع السابق، ص174.

[2] حسينة شملول، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، مذكرة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 161-162.

**قرار التعديل على قانون النقد والقرض رقم 03-11[1]**

قام مجلس الوزراء يوم 24 أوت 2003 بالمصادقة على مشروع أمر رئاسي، يعدل قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 وقد أوضح بيان لرئاسة الجمهورية أن هذه التعديلات تهدف إلى ثلاثة أهداف هي:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحيات المجلس الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار الموظفين.

غير أن مضمون هذا القرار يعد حسب مجموعة من الخبراء بمثابة انتهاك خطير للمنظومة المالية وإضعاف أكبر للسلطة المالية التي كانت بحوزة بنك الجزائر الذي أصبح مجرد وسيلة لدى الحكومة.

بعد محطات الإصلاح الاقتصادي والتي مر بها النظام المصرفي والتي انتهى المقام بها في سنة 1990، والقانون المعدل والمتمم له سنة 2003، والذي أحدث تغييرات جذرية للنظام المصرفي حيث انتقل به من اقتصاد موجه من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق الحر، والذي لا يصح فيه إلا الصحيح والذي يتلاءم مع التطورات الجارية والمستقبلية والتي مفادها اتحاد الشراكة الأوروبية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي بات تحقيقها ليس ببعيد في نظر المسؤولين.

الشيء الملاحظ من سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر هو أنها بعيدة عن الأهداف المعلنة وعن المعايير الدولية التي تضمن للمؤسسات المصرفية ميزة المنافسة في ظل بداية الانفتاح المرغوب فيه، كما سجلنا تأخر الجزائر الكبير للتطبيق الحقيقي والفعلي لمسار الخصخصة وتطبيق الصيرفة الالكترونية والتي تعتمد على جو تكنولوجي وتطور مصرفي فعال، كما أن الجزائر لا تزال في مؤخرة الركب من دول المنطقة في هذا المجال، بيد أن هذه التغيرات التي طرأت على الجزائر وخاصة موضوع انضمام هذه الأخيرة على المنظمة العالمية للتجارة يقودنا للتساؤل عن إمكانية مواكبة هذه العصرنة من قبل مؤسساتنا المصرفية وسياسة خدماتها وهل خصائص ومميزات القطاع المصرفي الجزائري يسمح بايجاد تحديات لمواجهة التحولات العالمية وهل بالإمكان تحديد توقعات مستقبلية آملة بغد واعد لاقتصاد مصرفي أفضل[2]

[1] تقري خاص بموقع الانترنيت الصادر في: http:// www.elkhabar.com

[2] صبرينة إبن عطاء الله: مرجع سابق، ص156

**2- تحرير التجارة الخارجية:**

ان من الاهداف الاساسية التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة تحقيقها هو تحرير التجارة الخارجية، ولهذا قامت الجزائر باصلاح قطاعها التجاري حتى يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي الجديد، ومن اجل ذلك اعدت الحكومة النصوص القانونية والقواعد التنظيمية في مجال التجارة الخارجية وذلك بصفة تدريجية من اجل تفادي الانعكاسات السلبية والمفاجئة لهذه العملية الانتقالية الصعبة، وخاصة فيما يتعلق بحماية الانتاج الوطني من الانفتاح التجاري، ففي عام 1990، برزت اجراءات وقوانين تعمل على تحرير التجارة الخارجية، الا انه لم يكن تحرير تام للتجارة، بل كان على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى :تمثلت في التحرير المقيد .

المرحلة الثانية :تمثلت في التحرير التام .

**المرحلة الاولى:مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية**

لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والمؤرخ في 07 أوت 1990[1]لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية، مبدأ تحريرها، إذأصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر.

وهذا فضل قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990[2] ، الذي ينص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن. كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد وبرنامج الميزانيات بالعملة الصعبة، واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك.

اصبح تحرير التجارة الخارجية اجراء رسمي وفق المادتين 40و41 من قانون المالية التكميلي لسنة1990، هذا الانفتاح الذي اقرته المادة 41 كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة اسباب منها[3]:

- لانها كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين او البائعين بالجملة.

[1]/قانون 90_16المؤرخ في 08/1990/7

[2] الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، والمتضمنة قانون النقد والقرض

[3]جدواني.ل.م، **آفاق تطور سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد24 ، الثلاثي الثاني1993 ، ص_ ص، ص36

- لانه كان يتطلب انتقال رؤوس الاموال، ذلك لان تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.
- لم يكن الاستراد يخص كل البضائع، كماتم تحضير قائمة مقيدة.
- كان نشاط الملتزمين او البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الادارة التجارية.
- ان الموافقة المذكورة سالفا كانت تستلزم الالتزام بالاستثمار فيما بعد في مجال انتاج الثروات والخدمات.

**المرحلة الثانية: مرحلة التحرير التام للتجارة الحارجية**

بدات هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91_37المؤرخ في 13 فيفري 1991[1] والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، فهذا المرسوم يعد اجراء مهما، فقد اقر بالحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية تحت شرط واحد والمتمثل في تسجيل المتعامل الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة وذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة الا فيما يخص السلع الاساسية الواسعة الاستهلاك التي تتطلب تسجيلها على قائمة شروط ادارة التجارة في اطار مهمته التنظيمية، وهذا لتفادي أي تجاوز يضر بالمستهلك النهائي.

وبفضل التعليمة رقم 91/03، اصبح النظام البنكي مسؤولا مباشرا عن تمويل التجارة الخارجية، مما ادى الى سهولة عملية الاستراد من قبل القطاع العام والخاص في نفس الوقت.

رغم هذه الاجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لغرض الانفتاح على التجارة الخارجية، اصطدمت بتغير الحكومة، ادى الى تعطيل السير الحسن لبرنامج التحرير، فلقد اتخذت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام، اجراءات مغايرة للاولى، فاصدرت تعليمة رقم 625 في اوت 1992[2]، تعمل على لنشاء لجنة مختصة ومكلفة بمنح الغلافات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام والخاص، وتهدف هذه العملية الى حماية الانتاج الوطني من المنتوجات الاجنبية ومحاربة كل اشكال التبذير.

وجهت منظمة البترونة عدة انتقادات بخصوص عمل اللجنة المنبثقة عن التعليم السابقة، بخصوص تفضيلها للقطاع العام عن القطاع الخاص، وذلك بتخصيص النسبة الكبيرة من الغلاف المالي المخصص للاستراد الى القطاع العام على حساب القطاع الخاص، حيث وصفتها بممارسة التسيير

[1] الجريدة الرسمية رقم 23 لسنة 1991.ص418

[2] جدواني.ل.م:**آفاق تطورسياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، مرجع سابق ص 39

الاداري للاقتصاد الوطني، والذي لا يتلاءم مع ميكانزمات ومتطلبات اقتصاد السوق، الشئ الذي جعلها تطالب بالغاء هذه اللجنة التي تشكل حاجزا امام حركة التجارة الخارجية.

بعد تولي السيد مقداد رئاسة الحكومة، أكد التزامه باحترام ما جاء في اتفاق(STAND-BAY) ستاند باي والمتضمنة هيئة الاقتصاد الوطن للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، ومن ثم فتح الحدود في وجه السلع الأجنبية وغيرها، ولهذا جاءت التعليمة الحكومية رقم 13 الصادرة في 12 أفريل 1994 تلغي التعليمة رقم625واهم ما احتوته التعليمة هي جعل عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد اداري، وهذا انطلاقا من تاريخ 01جانفي 1995، حسب ما جاء في القرار الوزاري الصادر في 26ديسمبر 1994.

اما على المستوى الدولي، فقد ابرمت الجزائر معاهدات دولية تسمح بالتنقل الحر للسلع من بينها المعاهدة المغاربية التي دخلت حيز التطبيق شهر جويلية 1993، والتي نصت على تحرير المبادلات التجارية لقائمة من المنتجات الزراعية المغاربية، اضافة الى هذا كله، اقدمت الجزائر على تقديم طلب الانضمام الرسمي الى المنظمة العالمية للتجارة وذلك في شهر جوان 1996، واخيرا التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي بتاريخ 22افريل 2002، والذي دخل حيز التطبيق في 01سبتمبر2005.[1]

**3- اصلاحالقطاع العام و تنمية القطاع الخاص** :وقد تمثل فيما يلي[2]

أ - تطبيق قانون الاستثمارات الجديد يسمح بالشراكة الأجنبية في المصاريف المحلية وهذا سنة 1994.

ب - تنفيذ المرسوم الرئاسي لسنة 1994 حيث تم توسيع نطاق الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العامة وأعطيت إشارة انطلاق الخوصصة من طرف المرسوم الصادر في 26 أوت 1995.

ج - حمل الدستور الجديد لسنة 1996 والمتعلق بصفة خاصة بالاستثمارات رسالات واضحة خاصة بالتوجه الاقتصادي الجديد والذي يستند على مبادئ حرية الاستثمارات.

[1] زايد مراد: **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية فرع : تسيير، جامعة بن يوسف بن خدة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2005_2006 ص201

[2] زينب براقشي : **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، معهد العلوم التجارية تخصص مالية.جامعة البليدة 2005/2004، ص 29.

د - إنشاء شركات لضمان الاستثمارات

ه - مواصلة تنفيذ الإصلاحات في مختلف القطاعات الزراعية، الصناعية....

**4- اصلاح القطاع الجيائي و الجمركي :**

تعتبر التعريفة الجمركية النص الذي يتضمن قوائم للسلع المفروضة عليها الضريبة، عند استيرادها او تصديرها وبالرسوم الواجب جبايتها عليها، وعليه فان التعريفة الجمركية تعتبر اساس السياسة الجمركية للدولة، التي تتبعها في ايطار التبادل التجاري الدولي.

تحاول الدولة عبر تطبيق التعريفة الجمركية الوصول الى هدفين:

- هدف مالي يتلخص بالحصول على موارد الخزينة.
- هدف اقتصادي ويتجلى في حماية الانتاج الوطني.[1]

ولهذا فقد قامت الجزائر بعدة اصلاحات فيما يتعلق بهذا القطاع يمكن تحديدها كالاتي:

أ- ضرورة التنسيق والتكامل بين مصلحة الضرائب ومصالح الجمارك، وقد تم في هذا الإطار إنشاء فرق تجمع بين إدارة الضرائب والجمارك في سنة 1996.

ب - مكافحة التهريب والغش الضريبي.

ج- القيام بعمليات الإصلاح الضريبي.

د- تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب.

ه- تخفيض قيمة مختلف النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات.

و - تنشيط برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.

ي - تخفيض معدل التعريفة الجمركية القصوى من (60% إلى 50 % سنة 1994) ومن (50% إلى 45% سنة 1997).

بموجب القانون رقم 01-12 المؤرخ في 19جويلية 2001 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2001، ألغت المعدل العالي % 45 وتعويضه بالمعدل العالي ,% 40 وبالتالي تم تخفيض التعريفة الجمركية الى 40%، [1]

[1]محمد خالد الحريري، محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، **إقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص355

وقد عرفت تعديلا اخر، وذلك بموجب الامر 01-02 المؤرخ في 29اوت 2001، حيث تاسست تعريفة جمركية جديدة تحدد نسبها كالاتي: المعدل المنخفض:5%، المعدل الوسيط: 15%، واحيرا المعدل العالي:30%، والتي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من اول جانفي 2002 [2]، وتتوزع هذه المعدلات الجديدة حسب الاتي:

- 5%المعدل المنخفض بالنسبة للمواد الأولية ,مواد التجهيز ....
- 15%المعدل الوسيط بالنسبة للمواد نصف المصنعة
- 30%المعدل العالي بالنسبة للمواد المصنعة أومنتوجات الاستهلاك النهائي

نظرا للاستياء الذي اثارته تعديلات هذه التعريفة لدى المتعاملين الاقتصاديين باعتبارها لا تمنح امتيازات للمنتوج الوطني، ولهذا تم تعديل الامر السابق بأمر اخرفي 2002/02/25، وقد تضمن تعديلات على التعريفة (التي جاء بهاالامر02/01)، كما يلي: تخفيض في المعدلات ل264 سلعة منها:256 من 15%الى 5% وهي المنتوجات نصف المصنعة الموجهة الى فروع الانتاج الصناعي المحلي وانشطة الصناعات التركيبية.

[1]Lettre N°633/DGD/D400/01 du 25/07/2001, concernant la mise en oeuvre de la loi de financecomplémentaire 2001

[2]الجريدة الرسمية رقم 47 لسنة 2001، ص3

**جدول رقم4: _تطور التعريفة الجمركية في الجزائر :1992_2002**

| السنوات | نسب الضريبة الجمركية المطبقة (%) | | | | | | المعدلات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 3 | 7 | 15 | 25 | 40 | 60 | 06 |
| 1996 | 3 | 7 | 15 | 25 | 40 | 50 | 06 |
| 1997 | - | 5 | 15 | 25 | 45 | - | 04 |
| 1998 | 3 | - | 15 | 25 | 45 | - | 04 |
| 1999 | - | 5 | 15 | 25 | 45 | - | 04 |
| 2001 | - | 5 | 15 | 25 | 40 | - | 04 |
| 2002 | - | 5 | 15 | 30 | - | - | 03 |

**المصدر** :استنادا إلى مجموعة القوانين المالية والتكميلية تم حصر تطور التعريفة من قبل الباحث.

## *المبحث الثالث: تطورمفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:*

ان سعي الجزائر الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يدخل في اطار الاستراتيجية الاقتصادية الحديثة التي تقتضي تحقيق اعظم المكاسب ودرء مختلف السياسات الممكنة الحصول جراء هذا الانضمام، بعدما اودعت الجزائر مذكرة الانضمام والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني والسياسات التجارية، جاءت مرحلة المفاوضات مع اعضاء **OMC**، والتي سوف نتناول جميع جوانبها في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب اساسية.

### المطلب الاول: اهم المراحل التي مرت بها المفاوضات:

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في **GATT**ولم تقدم اي مبادرة للانضمام نظرا لطبيعة الاقتصاد آنذاك (الاشتراكي)، وبالتالي تاخر الانضمام، لكن في 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام الى **OMC**، حيث قبل طلبها وكان عليها اجراء مفاوضات متعددة الاطراف وكذا ثنائية الاطراف.

- **المفاوضات متعددة الاطراف:**

يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاءOMC، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس

الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها و كذا طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية و على الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة..... الخ.

و لقد انعقد أولا اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى OMC في 22- 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذاالإجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركة أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.[1]

❖ **المفاوضات ثنائية الأطراف:**

يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى.

و تقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات و ذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير و متابعة المفاوضات.

علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري ل OMC و تتم المصادقة عليه بأغلبية ثلاثي الأعضاء و يدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

و بالتالي يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، و بالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، و الالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

و تجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا و تعطلها يزيدها تعقيدا أيضا، حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة عندما كانت هذه الأخيرة تبحث عن تعزيز سلطتها

[1] **انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروبة، ص12

و إنما انتظرت إلى أن أصبحت الـ OMCذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية.[1]

**المرحلة الأولى 1996- 1998: (تقديم مذكرة الطلب)**

انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة يومي 16-17 فيفري من سنة 1997، حيث دار التفاوض حول المذكرة المقدّمة من قبل الجزائرالتي تضمنت عدة فصول من بينها: السياسات الإقتصادية, إطار تكوين و تطبيق السياسات المرتبطة بالتجارة الخارجية, و تجارة السلع, القواعد المكونة للعلاقات التجارية مع العالم الخارجي, و أخيراً ملحق الإحصائيات و النشريات, كما يوجد بها أيضا عنصرين جديدين لم يدرجا في اتفاقية الجات يتمثلان في: نظام الملكية الفكرية, و النظام التجاري للخدمات, و قد أدرج في هذا التقرير إضافة إلى ما سبق قائمة الإتفاقيات الثنائية أو الجماعية المتعقلة بالتجارة الخارجية, و كذا العقود التجارية و الجمركية, و اتفاقيات التكامل الإقتصادي, وقد قدم هذا الملف في جوان 1997 لمجلس المنظمة, و أثار عددا من الأسئلة من طرف البلدان الأعضاء آنذاك, و الذي بلغ عددهم131 بلد حول: الخوصصة, الأسعار المطبقة, المنافسة, سعر الصرف, الرسوم الجمركية و المراقبة, الإستيراد و التصدير, و غيرها[2].وأثناء المفاوضات المتعدّدة الأطراف، تلقت مجموعة من الأسئلة من عدّة دول هي:

* الولايات المتحدّة الأمريكية: 170 سؤالا.

* دول الإتحاد الأوربي: 124 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي، الجبائي والمصرفي وغيرها.

* سويسرا: 33 سؤالا، حول الأنظمة الضريبة الجزائرية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.

* اليابان: 9 أسئلة.

[1] المرجع نفسه، ص13

[2] تاريخ زيارة الموقع 2011/12/19 http://www.palmoon.net/8/topic-158-77.html

* أستراليا: 8 أسئلة.

وبصفة عامة فقد امتدّت الجولة الأولى للمفاوضات متعدّدة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تمّ تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهمّ الأسئلة المطروحة.

**المرحلة الثانية:1999- 2000**

تتعلق هذه المرحلة بالمفاوضات في مختلف القطاعات وقد بدأت هذه المرحلة منذ سنة 1999 غير أن الحدث العالمي، مثل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات وبالتالي تأجيل ذلك إلى تاريخ لاحق في سنة 2000 على إنشاء مجلس التنسيق يشرف علي عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني1.

**المرحلة الثالثة: 2000-2002(المذكرة المعدلة)**

لقد تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 2000م، فمن خلال الأسئلة التي تلقتها الجزائر والتي بلغت حوالي 500 سؤالا، وكذلك الملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة العالمية وفعلا قدمت **الجزائر مذكرة جديدة معدلة** في جوان 2001، تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، وقد قامت الجزائر بالرد عن هذه الأسئلة، وتقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة.

وفي 07 فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبيرا وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة حميد تمار ولقد وجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية وعدم مطابقة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى والشروط الموضوعة من قبل المنظمة[2].

**المرحلة الرابعة: 2002-2004**

[1]Mr Amar Aouldef L'adhésion à L'omc et L'accord d'associationAlgérie,UE,mutation n° 18,décembre 1996, P36-38.

[2]جريدة الشروق الصادر بتاريخ 2002/01/27.

شهدت المفاوضات في هذه الفترة تقدما ملحوظا، ،فقد انتهت الجزائر من المفاوضات المتعددة الأطراف وانتقلت إلى المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا ابتداء من 31 أكتوبر 2002.

هذه المفاوضات الثنائية ركزت على نقطتين أساسيتين هما: تحرير الأسعار وموضوع تصدير واستيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية وبعض الموانئ ذات الخصوصية المحلية.

- في 07 مارس 2003: زيارة رسمية لرئيس المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة السيد "Carlos lerezDelcastillo" مرفوقا بالسيد "Hector Uillan" مسؤول على التقييم في المنظمة العالمية للتجارة وهذا بدعوة من وزير التجارة الجزائري السيد "نور الدين بوكروح"[1]

- في 08 مارس 2003: جرت محاضرة بإقامة الميثاق بين الحكومة الجزائرية و الأعضاء الاقتصاديين (أرباب العمل، الأمين العام لـ UGTA ورؤساء اللجنة الاقتصادية والمالية "APN") من أجل تحديد رؤية مشتركة بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين.

- من 17 إلى 29 أفريل 2003: لقاء وزير التجارة مع الوزير السابق الفنزويلي للبترول والأعمال الخارجية ومدير البرنامج العالمي لمؤسسات الأمم المتحدة الأمريكية (PNUDCNNCED) السيد FIGNERDO ودار النقاش حول موضوع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

وفيما يخص تكييف التشريعات فإن الجزائر خلال هذه الفترة خطت خطوة هامة، حيث أن من بين "12 نص قانوني" تم إعدادها ومناقشتها فإن "11 نص" تم الموافقة عليها من طرف أعضاء المنظمة، ولم يبق سوى النص المتعلق بالزراعة الذي وقعه في بداية 2004 مجلس الحكومة ومجلس الوزراء.

**المرحلة الخامسة 2004-2005:**

بدأ وفد جزائري بقيادة وزير التجارة وزير الداخلية السابق"بوكروح" المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة يوم الثلاثاء 25 يناير 2005 في جنيف، وتنظم البلاد إلى سلسلة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والمتاجرة الربحية التي تتماشى مع مقاييس OMC، كما يتناول النقاش موضوعا آخر هو تحرير قطاع الطاقة.

[1] Journal liberate Economie « du18 au 24 Février 2004, P 20 »

**المرحلة السادسة 2006:**

صرح وزير التجارة السابق السيد الهاشمي جعبوب يوم الاثنين 3 أفريل 2006 أن الجولة القادمة من المفاوضات الجزائرية تستأنف في شهر ماي دون أن يعطي توضيحات أكبر عن محتوى الجولة من المفاوضات التي تجري في جنيف.

**المرحلة السابعة 2007- 2009 :**

بعدما ردّت الجزائر على 1500 سؤال وطلب قدّمتها الدول الأعضاء، وتحديدها في آخر جولة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، شروط لدخول الممولين الأجانب 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاعا فرعيا يشكل حاليا محاور محادثات، تلقت الجزائر عريضة من المنظمة العالمية للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع، لكنّها استثنت عملية توزيع تجارة التجزئة والجملة والمنتجات الطاقوية كافة على غرار زيت الوقود والغاز. كما تمحورت العرائض التي تقدّمت بها المنظمة حول النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات، وهي النقطة التي لم يتّم اتخاذ أي التزام بشأنها بعد، فيما صرّح كبير المفاوضين الجزائريين "شريف زعاف" أنّ بلاده قطعت نحو 95 % من أشواط انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتترقب تتويجها بالإنضمام إلى المنظمة المذكورة قبل نهاية هذه السنة.

ويتفاءل مراقبون بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة وأنّ نقاط الإختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة من 150 سنة 2007 إلى 12 فقط، أخذت طابع الإستفسارات في الربع الأول من السنة الجارية. علما أنّ الجزائر وقعت في الفترة القليلة الماضية على اتفاقيات ثنائية مع 6 دول، ويتعلق الأمر بالأروغواي والبرازيل وكوبا وفنزويلا وسويسرا وأستراليا، وسط توكيد من وزير التجارة الجزائري السابق "الهاشمي جعبوب" على أنّه لا يوجد أي من البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة يعارض انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة الدولية، وكشف الوزير الجزائري أنّ 31 دولة من مجموع 35 دولة عضوة، منحت دعما إضافيا لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة.

كما جاء في تصريح لهذا الاخير اثناء مؤتمر صحفي عقده بالجزائر العاصمة مساء الاحد 21 ديسمبر2008، كشف فيه بان نقاط الخلاف بين الجزائر واعضاء OMC قد تقلصت بشكل كبير وذلك بعد تقلص عدد الاسئلة المطروحة على الجزائر من 222 الى 96 سؤال منها 63 سؤال طرحته الولايات المتحدة الامريكية، واكد ان الجزائر بذلت اقصى الجهود من اجل الانضمام الى المنظمة.

ان النقاط التي تبقى عالقة في مسار المفاوضات تتعلق اساسا بفتح السوق الجزائرية للسيارات القديمة القادمة من الخارج وسعر الغاز المطبق في السوق الداخلي والعقار الصناعي. [1]

## المطلب الثاني: بعض الاسئلة المطروحة على الجزائر واجوبتها:

عرفت المفاوضات بين الجزائر واعضاء المنظمة العالمية للتجارة توجيه الالاف من الاسئلة منذ بدايتها في مختلف الجوانب، والجزائر حاولت الاجابة عليها مباشرة او كتابيا اي الاجوبة تكون بعد مدة.

يمكن تلخيص بعض الاسئلة الاستراتيجية المطروحة على الجزائر واجوبتها في النقاط التالية:

**1. الاسئلة والاجوبة حول القيود الكمية عند التصدير:**

س : هل القيود الكمية تطبق على كل المنتوجات؟

ج : تطبق القيود الكمية على بعض المنتجات كالمرجان.

وحول التزام الجزائر بالإجراءات المتعلقة بالحصص عند الاستيراد والترخيص بطريقة متكاملة وتناسق مع قواعد المنظمة أجابت الجزائر بنعم.

**2 – الأسئلة والأجوبة حول السياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية:**

س : منح أمانة المنظمة العالمية للتجارة ولفريق العمل ترجمة عن التشريع المتعلق بالمنافسة المعلن عنها في جانفي 1995؟.

ج : القانون حول المنافسة المعلن عنها في جانفي متوفرة أمام المنظمة العالمية للتجارة في المذكرة المقدمة من طرف الجزائر.

**3 – الأسئلة والأجوبة حول الإطار التحضيري وتطبيق السياسات المتضمنة للتجارة الخارجية :**

س : ما هي الظروف المحتملة التي تسمح باللجوء إلى الإجراءات غير التعريفية وهل يتم ذلك إلا في التطبيقات التجارية غير الشرعية ؟.

---

[1] وزير جزائري: نقاط الخلاف حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تقلصت بشكل كبير: C:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\omcmimoire\6558850.html

تاريخ زيارة الموقع:01افريل2011

ج : مشروع تنظيم التجارة الخارجية تم التعرف فيه إلى ذلك قبل تطور سيرورة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أما الآن فيعد مشروع الدراسة والتحليل خاصة وأن الجزائر خطت خطوة إيجابية نحو الإنظمام (يقصد بالإجراءات غير التعريفية بنظام الرخص والحصص)[1]

س : هل يطبق نظام التراخيص عند الاستيراد؟

ج : نعم يطبق نظام التراخيص عند الاستيراد.

**4 – الأسئلة والأجوبة حول الملكية الفكرية :**

س : هل تطبق سياسة حماية آلات الكمبيوتر وأعمال السينماتوغرافية و الفنون؟

ج : التشريع الجزائري يعطي للمؤلف حق منع استعمال عملة خاصة تحت شكل الاستعمال الشخصي للمصدر.

**5 – الأسئلة والأجوبة حول القيمة لدى الجمارك :**

س : فيما يتمثل المراجعة المستعملة في ميدان التقييم الجمركي ؟

ج : من ناحية المراجع فإن المراجعة المستعملة عموما هي اتفاقية "بروكسل" أما في إطار الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فالمراجع يتمثل في المادة 7 من قانون التقييم الجمركي.

س : ما هي السلطة المكلفة بالتقييم الجمركي ؟

السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – الجهاز الإداري ؟

ج : السلطة التشريعية هي المكلفة بالتقييم الجمركي حسب المادة 16 من قانون الجمارك الجزائري[2].

## المطلب الثالث:موقف الأطراف الفاعلة من الانضمام:

ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعرف الكثير من ردود الافعال سواء على المستوى المحلي، الاقليمي او الدولي، اين نجد اختلاف في الاراء بين من يؤيد هذا الانضمام ومن يعارضه ولكل اسبابه ورؤيته الخاصة، ولهذا سنحاول عرض بعضا من هذه الاراء.

[1] زينب براقشي، إنضمام الجزائر إلى OMC، مرجع سابق، ص 42.

[2] قانون الجمارك، رقم 98-10 الصادر في 1998/08/22، ص 22.

- اعترف الوزير الاول احمد اويحي في تصريح له بالصعوبة التي تواجهها الجزائر في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، وقال خلال زيارة قادته الى تونس "ان مسار انضمام الجزائر الى **OMC** ليس سهلا"، مبررا هذه الصعوبة بتصادم المصالح بين البلدان الاعضاء في المنظمة.

كما اوضح ان المفاوضات التي جرت خلال الجولة الحادية عشر، لم تسفر على نتيجة ايجابية للجزائر، وذلك بسبب تمسك كثير من الاعضاء في المنظمة العالمية بمواقفها المتصلبة مقابل تمسك الجزائر بمواقفها التي اعتبرتها مسالة سيادية لايمكن التنازل عنها باي شكل من الاشكال.[1]

- كما اكد عبد العزيز زياري رئيس المجلس الشعبي الوطني ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة لا مفر منه، وانه سيحدث تغييرا عميقا في الاقتصاد الجزائري.

وقال خلال يوم برلماني لمناقشة موضوع الانضمام بان الغرفة السفلى للبرلمان ستكون الهيئة المعنية اكثر من غيرها بهذا الانضمام الذي سيؤدي حتما الى اعداد نصوص قانونية جديدة هامة وتكييف القوانين الموجودة، كما اعتبر ان الاصلاحات السياسية الجاري تطبيقها، ستقرب بلادنا من معايير الديمقراطية الاكثر تقدما وهو ما سيؤثر حتما على مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة.

وفي نفس النقاش شدد الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين السيد محمد عليوي في تدخله على ضرورة حماية القطاع الفلاحي وعدم الامتثال لإملاءات المنظمة في هذا الشأن، ودعا إلى مراعاة خصوصية القطاع في الجزائر وعدم تقديم تنازلات قد تضر بمستقبل الزراعة في البلاد.

وقد جاء في تصريح للمدير العام المساعد للمنظمة العالمية للتجارة "اليخاندرو خارا" خلال اليوم البرلماني حول انضمام الجزائر الى المنظمة قال: ان كل جولة مفاوضات تفسح المجال امام جولة اخرى والوقت يضيع، وما تم الشروع فيه من جهود من قبل الجزائر منذ 2005، وتوقيعها على اتفاقيات ثنائية ومفاوضات مع 12 بلدا اخرا، كل ذلك معرض لان تتم المجازفة به ويذهب سدى.
وقال : الانضمام يتطلب قرارات سياسية صعبة معقدة وعلى الجزائر ان تستدرك التاخر لان مشوارها مازال بعيدا.[2]

---

[1] L:mhtالشروق اون لاين_اويحي يرسم صورة سوداوية في مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة (05/12/2008)تاريخ زيارة الموقع: 2011/09/10

[2]جزايرس : نقاش بمجلس الامة حول الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :الجزائر لن تتنازل عن القضايا السيادية.ع.يونس:2008/04/20 www.l:/5786.htm: تاريخ زيارة الموقع: 2011/09/12

ان المترقب لمختلف التصريحات حول انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سواء من الاطراف المعارضة او المساندة، يلاحظ ان هناك تخوف كبير من هذا الانضمام وحيرة وقلق وهذا بسبب الحالة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، خاصة انها تعتبر من الدول النامية التي تعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90%، ولا تمتلك تنوع في صادراتها.

لهذا فالحكومة الجزائرية وعلى راسها لجنة الوفد المفاوض تعمل جاهدة على تحقيق هدفها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، سواء عن طريق اجراء اصلاحات او استحداث قوانين وتشريعات تتماشى مع قوانين المنظمة، ولكن في نفس الوقت دون الرضوخ او الانصياع لاي شروط او التزامات قد تؤثراو تمس بسيادة الدولة.

# الفصل الثالث:

# واقع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر عملية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والتي بدات في عام 1987 بموجب اتفاقية الجات، هي حتى الان من اطول المفاوضات الجارية، حيث ان الانتقال من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة جعل شروط الانضمام اكثر تعقيدا واكثر تطلبا، يستدعي اصلاحات وتغييرات هيكلية مما يخلق عوائق وتحديات، لهذا فالجزائر ا تواجه صعوبات وعراقيل تسعىلتجاوزها، وهوما يدعو الى دراسة دقيقة خاصة فيما يتعلق بالاثار الذي قد تخلفها هذه الخطوة اقتصاديا او مؤسسيا. لهذا سنتناول في هذا الفصل اهم النقاط التي ماتزال تعيق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، ثم التحديات التي تواجهها واخيرا انعكاسات هذا الانضمام على قطاعات الدولة.

## المبحث الاول: اهم العراقيل والصعوبات

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام اليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع اعضائها وفقا للمادة 12، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة فقد فتح المجال لشروط محتلفة يتم الانضمام على اساسها، لهذا فالدول التي تنضم حاليا الى المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاوروغواي. حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة.

منذ بداية مشوار المفاوضات بين الجزائر واعضاء المنظمة العالمية للتجارة، تم طرح العديد من الاسئلة والاستفسارات اما عن طريق المفاوضات الثنائية او المتعددة الاطراف، وقد اجابت الجزائر في كل مرحلة على هذه الاسئلة، الا ان هناك بعض النقاط ماتزال عالقة الى غاية اليوم وهي نقاط حساسة جدا تعمل الدول الغربية على الضغط بها على الجزائر، وهي مازالت محل نقاش، ولهذا سنحاول في هذا المبحث ابراز هذه النقاط التي تعيق مسار المفاوضات وتعطلها.

### المطلب الاول: مشكل تسعيرة الغاز

ان اهم معوق يحول دون تمكن الجزائر من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة هو سعر الغاز الداخلي، حيث ان المنظمة تطالب بتحديد سعر الغاز حسب السعر الموجود دوليا.

ان موقف الجزائر اتجاه هذا الامر كان موقف الرفض، بحيث انها تبرر ذلك بانه لايوجد سعر دولي واحد للغاز، بل يتحدد وفق الشروط والمتغيرات الاقتصادية الدولية، لهذا فانه يوجد عدة اسعار.

بالاضافة الى ذلك فان سعر الغاز غير مدعم من طرف الدولة، حيث انه لا يوجد اي نص في ميزانية الدولة يدل على دعم هذا المنتوج.[1]

اعلنت مصادر مسؤولة بوزارة التجارة ان اكبر العراقيل التي لازالت تحول دون انضمام الجزائرالىOMC، تمثلها كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي اللذان اغرقا الجزائر في جولة المفاوضات الاخيرة بما لا يقل عن 96 سؤال، واوضح المصدر ان موقف الو أ م كان اكثر امعانا في عرقلة الانضمام حيث امطر الوفد الجزائري المفاوض ب 63 سؤال، والاتحاد الاوروبي 33 سؤال، قام الوفد المفاوض الجزائري بالاجابة عليها وارسالها في حينها. الا ان مسار المفاوضات لم يحقق ماكان مرجوا.

وقد تمحورت اسئلة المفاوضين الاوروبيين والامريكيين حول سياسة الاسعار وعلى راسها السعر المزدوج للغاز الطبيعي، لكن المفاوض الجزائري رفض توحيد السعر المطبق على الغاز، واصر على اعتماد اسعار مخفضة يستفيد منها المواطن الجزائري، لكن من دون ان تقصي الاجانب بمن فيهم المستثمرون الذين يقررون من الاستفادة من هذا الامتياز.

وقد رفع الوفد الجزائري المفاوض دليلا ملموسا بهذا الخصوص، لكنه لم يلق التجاوب المطلوب.[2]

وصرح كبير المفاوضين الجزائريين، سعيد جلاب، أنّه بداعي الحفاظ على مصالحها الوطنية، فإنّ الجزائر لا تنوي الاستجابة إلى شروط إضافية، وكشف المفاوض أنّ أعضاء من منظمة التجارة العالمية يحاولون «فرض أشياء على الجزائر»، في إشارة قوية إلى قضية أسعار الطاقة المثيرة للجدل بين الجزائر وعرّابي منظمة التجارة، واصطدام الجانب الجزائري بإرادات أعضاء نافذين لا يشاطرون المنظور الجزائري لإيجاد مخرج لمعضلة الطاقة والخدمات التي تركت مسار الانضمام معلّقا منذ العام 1998.[3]

[1] لقاء خاص مع السيد عبد المالك زبيدي المدير العام لمديرية التقدير والسياسات بوزارة المالية وهو احد الاعضاء السابقين في لجنة المفاوضين

[2] الشروق أون لاين - 96 سؤالا يعرقل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.htm: تاريخ زيارة الموقع 2011/11/26

[3] file:///F لجزائر تبدي رفضا لشروط منظمة التجارة العالمية اقتصاد - صحيفة الوسط البحرينية - مملكة البحرين

**المطلب الثاني: قانون المالية التكميلي الخاص بالاستثمارات (49%، 51%)**

من بين المعوقات كذلك على مستوى التشريعات قانون المالية التكميلي لعام 2009 والخاص بالاستثمارات حيث يلزم نسبة 49%للمستثمر الاجنبي و51% للمستثمر الجزائري، الامرالذياثار نوع من عدم الرضى للمستثمرين الاجانب خاصة بعد اعلان الجزائر عن فتح الاسواق للاستثمارات الاجنبية وبعد ذلك تراجعت، وقد طبق هذا القانون على جميع القطاعات بما في ذلك التامينات، الامر الذي ادى الى تعطيل المفاوضات.[1]

ويتوقع المتتبعون أن تستمر حالة الجمود بين المفاوض الجزائري ونظيره الأمريكي والأوربي على وجه الخصوص، بسبب الإجراءات التي فرضتها الحكومة على الاستثمار الأجنبي، خلال السنتين المنصرمتين، وذلك بغرض حماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما نجد قبل هذا القانون قرار المالية التكميلي لسنة 2006، الذي قضى بحظر استيراد السيارات المستعملة، وهو من بين المسائل التي لا تزال محل خلاف، اين يصر الاتحاد الأوروبي ومن ورائه فرنسا على حتمية التراجع عنها، لكنه قرار يبقى في نظر الطرف الجزائري غير قابل للنقاش، وخاصة بعد أن بينت الدراسات أن السيارات المستعملة تتسبب في ارتفاع حوادث المرور، لكون هذا الصنف من السيارات عادة ما يكون مغشوشا ولا يعكس ما هو مصرح به.

بالاضافة الى المسائل المتعلقة بدعم الصادرات، ونظام رخص الاستيراد، وتدعيم الصناعة، وحرية العبور (D15)، والصفقات العمومية وما تعلق بانضمام الجزائر للاتفاقية المتعددة الأطراف حول الصفقات العمومية.

ومن المسائل التي دعيت الجزائر للإجابة عليها، حماية المعلومات السرية فيما يخص المواد الصيدلانية، والانضمام للاتفاقية المتعددة الأطراف حول تجارة الطيران المدني، والمؤسسات التجارية التابعة للدولة ومسألة الخوصصة.

وبحسب مصادر وزارة التجارة، فإن هذه المسائل العالقة التي تعود إلى مطلع العام 2008، تجدد طرحها في اللقاءات الأخيرة التي جمعت المفاوضين الجزائريين بنظرائهم الأوربيين

[1] نفس القاء الشخصي الخاص السابق

والأمريكيين، نهاية العام المنصرم وبداية العام الجاري إلا أن النتائج لم تكن وفق ما كان يتمناه المفاوض الجزائري.[1]

وتردّد في أعقاب الزيارة الأخيرة للمحافظ الأوروبي للتجارة، بيتر مندلسون للجزائر، أنّ القوى الكبرى في المنظمة العالمية للتجارة، لن تسمح بانضمام الجزائر إلى الأخيرة، ما لم (يذعن) الطرف الجزائري إلى الضغوط التي يفرضها الأعضاء سيما المجموعة الأوروبية بشأن تحرير قطاع الخدمات وإقرار تسعيرة مغايرة للمواد الطاقوية، من خلال إيجاد حلول لعبور سائر المنتجات على الأسواق الأوروبية، وكذا مشكلة الازدواج الضريبي والوحدة السعرية الموظفة في تسويق المحروقات برفع سعر الغاز في الجزائر، وهو تصور ترك الانطباع أنّ الطريق لا تزال طويلة أمام الجزائر لبلوغ هدف تكافح لأجله منذ فترة ليست بالقصيرة.

وتبدي دول كبرى تشددا مع الجزائر، بهدف دفعها إلى «تقديم تنازلات» للدول العضوة في المنظمة، إذا «كانت ترغب في الانضمام إلى هذا التكتل التجاري» لكون الحكومة الجزائرية - بحسب مسؤولين دوليين -ستجد نفسها معزولة أمام 140 دولة عضوا في المنظمة، رافضا منح «استثناء» خاص بالجزائر التي يتوجب عليها أن «تدفع ثمن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية» على حد تعبيره، حاثا السلطات الجزائرية على الرضوخ للقواعد المعمول بها التي طبقت على الدول كافة التي تسعى إلى الانضمام بينها روسيا والصين[2].

## المبحث الثاني:التحديات التي تواجه هذا الانضمام

ان مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يواجه العديد من المشاكل والصعوبات، وفي نفس الوقت يخلق رهانات وتحديات تجعل الجزائر تحسب لها الف حساب وتعمل جاهدة من اجل تجاوزها وتخطيها من اجل الوصول الى نتائج مرضية لجميع الاطراف، وسنحاول في هذا المبحث ابراز اهم هذه التحديات.

### المطلب الاول: مشروع الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

توجد الجزائر اليوم امام صعوبة استثنائية تتمثل في كونها تقوم في نفس الوقت باجراء مفاوضات تجارية دولية ذات اهمية كبيرة على مستويين وهما : ابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي ومحاولة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فكل واحدة من هذه المفاوضات هي في

[1] file:///Fالجزائر تبدي رفضا لشروط منظمة التجارة العالمية اقتصاد - صحيفة الوسط البحرينية - مملكة البحرين

[2] file:///F:/2011-12-10-1.1552279.htmالجزائر تتابع مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تاريخ زيارة الموقع:2011/11/10

حد ذاتها معقدة جدا وذات انعكاسات ضخمة بالنسبة للجزائر كبلد نام، الأمر الذي يخلق تحدي كبير ومشوار صعب ينتظرها خلال السنوات المقبلة.

❖ **مقارنة بين المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**

بالموازاة مابين اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، توجد فروق جوهرية متعددة اهمها:

1. ان الدحول في شراكة مع الاتحاد الاوروبي يقود الى تفكيك التعريفة الجمركية بصفة تدريجية وصولا الى الغائها نهائيا، وهذا بهدف انشاء منطقة التجارة الحرة (تعريفة جمركية=0%) في 2017، هذه الاتفاقية هي في مرحلة تفاوضية لتأجيلها لغاية 2020.
2. اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي تتضمن إعفاءات جمركية على السلع الغير زراعية والصناعات الغذائية.(المحور الخاص بالتعريفات الجمركية من 1_25).
3. تسوية النزاعات هي من اختصاص لجنة مكونة من موظفين من كلا الطرفين.
4. ان المنظمة العالمية للتجارة غير معنية بمناطق التبادل الحر بل هي معنية بدعم التعريفات الجمركية وتحديدها عند سقف معين لا يمكن تجاوزه.
5. ان تحديد التعريفات الجمركية يمس جميع المنتجات في جميع القطاعات، الصناعية، الفلاحية والمواد الغذائية والزراعية.
6. عملية تسوية النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة تتم من طرف لجنة مكونة من اختصاصيين لا ينتمون الى الطرفين المتنازعين.
7. المنظمة العالمية للتجارة تعنى بجميع المجالات: التجارة في السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية...الخ.[1]

❖ **الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة[2]**

تسعى اتفاقية الشراكة الى تحقيق الاهداف الاساسية التالية:

- توفير اطار ملائم للحوار السياسي بين الاطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الاهمية.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة2005 ، المتعلقة بالمرسوم الرئاسي رقم05 -159 الموافق 27 افريل 2005، يتضمن التنسيق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي تأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.

[2] نفس المرجع

- تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الاموال.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الاخيرة والاتحاد الاوروبي.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية و الاجتماعية والثقافية.
- تسهيل تنقل الاشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل واسراع منح التأشيرة للأشخاص.

❖ **انعكاس التفكيك التعريفي على الاقتصاد الجزائري:**

ان انشاء منطقة للتبادل الحر ينتج عنه انعكاسات تؤثر سلبا على اقتصاد الجزائر خاصة فيما يتعلق بالميزانية، بحيث انه بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سوف ينتج عنه انخفاض كبير في الايرادات الجمركية خصوصا عند نهاية السنة الثانية عشر من اتفاق انشاء هذه المنطقة، وقد شكلت الايرادات الجمركية منذ فترة طويلة موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة، حيث سجلت في سنة 2004حصيلة قدرها 281مليار د ج، لهذا فالتفكيك التعريفي سوف ينقص هذه الايرادات بما يزيد عن 50% من مجموع الايرادات المحصلة عليها.

ان التحدي الكبير يكمن في التعريفة الجمركية التفضيلية وانشاء منطقة التبادل الحر، حيث ان تخفيض التعريفات الجمركية وصولا الى الغائها سيؤدي حتما الى غزو المنتجات الاوروبية كافة الاسواق المحلية، وفي ظل عدم قدرة المنتجات المحلية او الغير اوروبية على منافستها، الامر الذي سوف ينتج عنه بالتأكيد ارتفاع في الاسعار.

لهذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هو الى اي مستوى يجب على الجزائر دعم وتحديد تعريفتها الجمركية على الصعيد العالمي عند انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة ؟

ان المنطق الاقتصادي يحتم على الجزائر وضع تعريفة جمركية عند مستوى يكون قريب الى التعريفة الجمركية التفضيلية للاتحاد الاوروبي، حيث انه كلما كان الفرق صغيرا سيؤدي هذا الى رفع القدرة على المنافسة في الاسواق الجزائرية و منع احتكار السلع الاوروبية وبالتالي انخفاض الاسعار، وبالتالي رفع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في ظل تنوع المنتجات وكثرتها. الا انه في نفس الوقت هذا الحل سيؤدي الى انهيار الاقتصاد الوطني وهذا لانخفاض مداخيل التعريفات الجمركية على المنتجات المستوردة.

وعليه على الوفد المفاوض ايجاد حل مناسب يمكنها من تفادي السيطرة الاوروبية وفي نفس الوقت عدم تعريض ميزانية الدولة للانهيار والخسارة.

**المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية وفتح الاسواق**

ان عملية تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية يشكل تحدي كبير بالنسبة للمنتجات الوطنية حيث ا ن هاته الاخيرة غير متوفرة بشكل كبير وهذا نتيجة ضعف او غياب الصناعة المحلية، وان وجدت فهي لا تخضع للمواصفات الدولية (ISO)، ولهذا فهي غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية مما قد يؤثر سلبا على هذا القطاع.

من جهة اخرى و فيما يخص تجارة الخدمات، فان عملية فتح الاسواق يجب ان تكون بطريقة حذرة تمنع انتقال الاموال والارباح الوطنية الى الخارج بالعملة الصعبة، مما سيؤثر على ميزان المدفوعات لان التحويل الكبير قد يؤدي الى حدوث خلل فيه.

ولهذا فقد اصدرت الجزائر عدة مراسيم لحماية هذه الاموال ومن بينها ما جاء في:

المادة 50 من الامررقم 10-01 المؤرخ في 26 اوت 2010 من قانون المالية التكميلي لعام 2010، ان احكام المرسوم رقم 95-07 المؤرخ في 25جانفي 1995 المتعلقة بالتامين المعدلة والمتممة هي مكملة في المادة 204، لايمكن لآي مؤسسة أجنبية لإعادة التامين المشاركة في المعاهدات وممارسة الأعمال الا بعد الحصول على ترخيص صادر من لجنة مراقبة التامين الجزائري.

المرسوم المتعلق بالتنازل الالزامي في مجال اعادة التامين وتغييره من 5 و10% الى 50% من اجل حماية الاموال الجزائرية من الانتقال الى الخارج بالعملة الصعبة.

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 10-207 المؤرخ في 9سبتمبر 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-409 المؤرخ في 9ديسمبر 1995، وبناء على الدستور لاسيما المادتين 85-3 و125 (الفقرة02) وبعد موافقة رئيسة الجمهورية تم ترسيم 5مواد، الأولى يعدّل ويتمّم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 95-409 المؤرّخ في 16 رجب عام 1416 الموافق ل 9 ديسمبر 1995، والمتعلّق بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين. أمّا المادة الثانية فتعّدل المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي المشار إليه، والتي تحرّر من جهتها مادة تحدّد المعدّل الأدنى للتنازل الإلزامي عن الأخطار التي يعاد تأمينها ب 50 بالمائة، حيث يمكن تغيير هذا المعدّل حسب الأشكال نفسها. أمّا المادة الثالثة من ذات المرسوم فتعدّل المادة الرّابعة منه وتحرّر مادة أخرى تفضي إلى مباشرة التنازل الإلزامي لفائدة الشركة المركزية لإعادة التأمين، في حين تشير المادة الرّابعة من المرسوم إلى أنها تتمّم أحكام المرسوم بمادة 5 مكرّر التي تحدّد شروط وكيفيات التنازل في مجال إعادة التأمين عند الحاجة بقرار من الوزير المكلّف بالمالية.وبهذا تحاول الجزائر منع اي معاملة او تصرف قد يؤدي الى انتقال وتحويل الاموال الوطنية الى الخارج.

## المبحث الثالث: الافاق المستقبلية لهذا الانضمام

مما لا شك فيه هو ان الجزائر ستنضم الى المنظمة العالمية للتجارة اجلا ام عاجلا وهذا واضح من خلال كل الاجراءات التي اتخذتها لتحقيق هذا الهدف، حتى ولو صادفتها عراقيل وصعوبات، ولهذا سنحاول خلال هذا المبحث التطرق الى مخلفات هذا الانضمام ومحاولة تقديم الحلول لتجاوز كل المخاطر والتمكن من الاندماج من اجل تحقيق النمو والتطور

### المطلب الاول: انعكاس الانضمام على الاقتصاد الوطني

ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عنه انعكاسات واثار على القطاعات الاقتصادية الوطنية، قد تكون ايجابية اوسلبية، مما قد يتطلب اعادة هيكلتها بما يتناسب مع التزامات الجزائر بسياسات وشروط المنظمة العالمية للتجارة، بهدف حصر السلبيات والتعامل معها وتعظيم الايجابيات.ولهذا سنحاول ابراز اهم هذه الانعكاسات.

**العوامل المحفزة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:**

- **على القطاع الصناعي:**

يقتضي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة تطبيق اتفاقياتها في هذا المجال، من اجل تامين السلع الى اسواق كل الاعضاء، ولذلك تسعى الجزائر الى تكييف سياساتها الصناعية حتى تستجيب لمطالب المنظمة.

يغطي القطاع الصناعي مجموعة واسعة من الصناعات المختلفة بفرعيها الاستخراجية والتحويلية. تعد الجزائر من الدول الغنية بالمواد الطبيعية، لذلك حاولت تنويع قاعدتها الصناعية من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية والعمل على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية.[1]

[1] اسماء كسكسة، سمية لكارتي مرجع سابق ص80

**جدول رقم 5: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي: (مليار دولار، %)**

| السنة | النظام الصناعي | | القطاع الزراعي | قطاع البناء والتسيير | | قطاع الخدمات | ذ.م.إ بسعر التكلفة | صافي الضرائب ع.م | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | القيمة | % | % | القيمة | القيمة | % |
| **1985** | 19100 | 33,4 | 5384 | 8906 | 9,4 | 15,6 | 1961 | 4575 | 80 |
| **1990** | 20028 | 32,3 | 6442 | 7290 | 10,3 | 11,7 | 22952 | 5336 | 86 |
| **1995** | 14942 | 36,0 | 4280 | 4211 | 10,3 | 10,1 | 14368 | 3302 | 9,0 |
| **2000** | 25989 | 46,6 | 4600 | 4368 | 8,4 | 8,1 | 18642 | 3689 | 6,3 |
| **2001** | 22769 | 41,4 | 5431 | 5086 | 9,8 | 7,9 | 17608 | 4807 | 7,0 |
| **2002** | 23198 | 41,5 | 5198 | 6620 | 9,3 | 9,1 | 18642 | 5229 | 8,6 |
| **2003** | 28267 | 42,7 | 6421 | 7024 | 9,7 | 10,0 | 19661 | 5229 | 7,9 |
| **2004** | 40367 | 49,9 | 6764 | 7330 | 8,3 | 0,9 | 22738 | 426 | 4,8 |

**المصدر:**المركز الوطني للاحصاء**1985-2004)**

من خلال تحليلنا لتطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي نلاحظ انه خلال الالفية الجديدة عرف هذا القطاع انتعاش كبير حيث وصلت النسبة الى 49.9%، وقد فسر المحللون هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية مع زيادة حصة الجزائر في مبيعات النفط العالمية إلى حوالي مليون ونصف مليون برميل يوميا.

بانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يحتم عليها تطبيق التزامات من اهمها:

- تحسين بيئة الأعمال و تنافسية الإقتصاد الجزائري: وهذا من خلال المؤشرات الإقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي تهدف إلى تقييم بيئات الأعمال ومناخ الإستثمار وتنافسية الدول.
- مؤشر الحرية الإقتصادية:يعكس هذا المؤشر نطاق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، سواء كان ذالك على مستوى المتغيرات الإقتصادية المحلية أو الخارجية أو بمفهوم المخالفة مدى تحرر النشاط الإقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة والغير المباشرة.

- مؤشر الشفافية:هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية، والتشريعات العالمية في إطار محاربة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتكون درجة المؤشر ما بين ( 0-10) حيث تدل قيمة (0) على انعدام الشفافية وتدل قيمة (10) على وجود شفافية تامة.

مؤشر التنافسية العالمية : يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية، ووجيه قرارات الإستثمار، ويتراوح قياس هذا المؤشر مابين (7-1) حيث تدل قيمة (1) أدنى درجة من التنافسية وتدل قيمة (7) على وجود درجة عالية من التنافسية بالنسبة لموقع الجزائر حسب مؤشر النمو للتنافسية فإنها تحتل الموقع 71 من أصل 104 دولة، وتحتل المركز الأخير من بين 7 دول عربية[1].

الواقع ان جميع الاتفاقيات قد تضمنت بعض الاحكام التي تمنح الدول النامية والاقل نموا بعض المزايا التفضيلية، وكذا الاستثناء من تطبيق بعض الاحكام، كما اعطت الاتفاقيات الى هذه البلدان التي من بينها الجزائر حقوقا تتضمن امكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف. ومع احتمال نظام الجزائر القريب الى المنظمة العالمية للتجارة سوف تكون له حتما اثار ايجابية على قطاع الصناعة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ان عملية تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية في اطار المنظمة العالمية للتجارة والغائها التدريجي سيؤدي الى التقليل من فاتورة استيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الالة الانتاجية والتي تحتل مرتبة معتبرة في هيكل الواردات وهو الامر الذي سيجعل المنتجات الوطنية اكثر تنافسية في الاسواق الاجنبية.
- ان الانضمام من شانه ان يحفز المستثمرين الاجانب على الاستثمار بالداخل ونقل التكنولوجيا التي تعتبر احد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. كما ستساهم هذه الاستثمارات في تنمية التصدير وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير شروط استقبال هذه التدفقات.[2]
- سهولة ايجاد منافذ لتسويق المنتجات تجعل المؤسسات تهتم اكثر بزيادة وتحسين الجودة والسعر.
- توفير بيئة اقتصادية مستقرة لجلب الاستثمارات الاجنبية.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية بحيث يشمل المعايير الاستثمارية والانتاجية والتنظيمية والادارية واخضاعها لمعايير الاداء المتميز.

---

[1]محمد زايد بن زغيوة:: **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى OMC على قطاع الصناعة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية التجارة وإدارة الأعمال مصر 2006/2005.ص125

[2]سليم بوكزاطة، **المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية**، ماجستير غير منشورة، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001 ، ص189

- زيادة الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تطوير الجهاز الانتاجي وخلق مجالات انتاجية جديدة مما يؤدي الى توفير فرص عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.
- سيستفيد المستهلك في الجزائر من الحصول على سلع صناعية بأسعار منخفضة طبقا لسياسة خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية مما يساعد على زيادة الرفاهية الاقتصادية للمستهلك بالجزائر.
- يحق للدولة بموجب اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة استخدام الوسائل المناسبة لحماية الاقتصاد الوطني من خطر المنافسة الغير عادلة سواء تعلق الامر بحدوث اغراق من جانب بعض الدول دعما لمنتجاتها المصدرة، وقد حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الاغراق قواعد وشروط حدوث الاغراق واجراءات مواجهته.
- سوف تستفيد بعض المؤسسات من الحصول على شهادة ايزو الممنوحة من طرف مكاتب الدراسات الاوروبية المختصة حيث منحت لاكثر من 110 شركة جزائرية مما يعزز مكانة هذه المؤسسات دوليا.[1]

وهكذا نلاحظ انه بقدر ما هناك اثار سلبية فانه من جهة اخرى نجد اثار ايجابية كثيرة من شانها تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

- **على القطاع الزراعي:**

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا استراتيجيا ينبغي أن يحظى بمعاملة خاصة. والعناية به شرطا لأي تنمية اقتصادية، بسبب هذا المجال تعثرت العديد من المفاوضات بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدّة الأمريكية قبل وأثناء جولة الأورغواي، بسبب الدعم الممنوح للمنتوج الزراعي "ويكون هذا الدعم عن طريق الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مبالغ تخصص في ميزانية الدولة لتقدّم كإعانات للفلاحين" أمّا فيما يخص الجزائر فإنّ قطاع الفلاحة يحتل أهمّية نسبية في الإقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الجزائر من الدول المستوردة للغذاء ومصدّرة لبعض المحاصيل الزراعية. فالتزام الدولة الجزائرية بتطويره وتحسينه ضرورة أكيدة لمواجهة التحديات المحلية والدولية.

ومنالعوامل المحفزة للانضمام الى OMC نجد:[2]

[1] الصادق بوشنافة :**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى omc على القطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**.أطروحة دكتورا غير منشورة تخصص تخطيط جامعة الجزائر 2006-2007، ص216.

[2] مراد زايد: مرجع سابق، ص250.

- يمكن للجزائر،تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير، وذلك باستغلال الفترة الانتقالية والمحددة بعشر سنوات، والذي يحّتم على الجزائر تعديل سياستها الاقتصادية من أجل التوافق مع نتائج دورة الأوروغواي، وإدخال تعديلات هيكلية على بنيتها الإنتاجية عن طريق تسهيل استخدام التكنولوجية وتطوير آليات التمويل وترشيد استخدام الموارد المتاحة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة، مما يساعدها على المنافسة وزيادة دخل المزارعين
- إن تسوية المنازعات بين الدول، سيترتب عليها حماية أكثر للشركاء التجاريين، حيث يمكن للدول الأعضاء في المنظمة، في حالة تعرضها لممارسات تجارية غير شرعية كالإغراق في السلع الزراعية اللجوء إلى جهاز تسوية الخلافات التجارية، كما يمكن لها الاستمرار في دعم جوانب مهمة في زراعتها وصناعاتها الغذائية الناشئة بدون التعرض لإجراءات وتدابير انتقامية من جانب الدول الأعضاء الأخرى.
- الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي يتيحها الاتفاق في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات الزراعية إلىالأسواق الخارجية.
- إن الانضمام إلى المنظمة، من شأنه أن يرفع مستوى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي والذي من شأنه ان يخفض الفاتورة الغذائية.

ان الاثار الايجابية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تاتي على المدى البعيد اوالمتوسط، أي ان فتح السوق الزراعي الجزائري على العالم سوف يؤدي حتما الى جلب مختلف الشركاء الاجانب الراغبين في توسيع نشاطهم، وهذا لما تمتلكه الجزائر من خيرات وامكانيات سواء مادية او بشرية، في حالة ما اذا تحسنت هذه الوضعية سينتج عنها فائض في الانتاج سيوجه للتصدير وبالتالي ستكون هناك امكانية لدخول الاسواق الخارجية شريطة ان تكون قادرة على المنافسة.

- **على قطاع الخدمات:**

ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعني التزامها بكل ما يتعلق بتحرير هذا القطاع، هذا ما يستدعي تاهيل الاقتصاد الوطني وترقية المنظومة المؤسسية لنعظيم المكاسب وتقليل المخاطر، وهذا راجع للاهمية الكبيرة لهذا القطاع.

قبل التطرق الى الاثار المحتملة على قطاع الخدمات يجب معرفة اولا واقع هذا القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

**جدول رقم6: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام**

| القطاعات | 1976 | 1980 | 1984 | 1988 | 1992 | 1996 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 11 | 9 | 7 | 11 | 14 | 12 | 9 |
| الصناعة خارج المحروقات% | 12 | 11 | 15 | 13 | 14 | 9 | 8 |
| قطاع المحروقات% | 32 | 36 | 25 | 15 | 27 | 33 | 44 |
| الخدمات% | 40 | 37 | 44 | 52 | 36 | 36 | 32 |
| مليون دينارPIB | 62.3 | 143.3 | 252.3 | 355.2 | 918.6 | 2256.7 | 3667.3 |

**جدول رقم 7: نسبة اليد العاملة التي يشغلها كل قطاع**

| القطاعات | النسبة % | عدد العمال / مليون عامل |
|---|---|---|
| الزراعة | 21 | 1028 |
| الصناعة | 13.8 | 861 |
| البناء | 10 | 650 |
| التجارة و الخدمات | 54.6 | 3406 |

**المصدر:تقرير المركز الوطني للإحصاء سلسلة رقم 83**

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 8 يمكن استخلاص بان قطاع الخدمات يستقطب اعلى يد عاملة ويبقى المصدر الوحيد الذي يخلق مناصب الشغل 54.6%.

ونستخلص من الجدولين المكانة الهامة التي يحتلها قطاع الخدمات منذ السبعينات ومساهمته الكبيرة في نمو الناتج الداخلي الخام.

نظرا للاهمية التي يعتليها هذا القطاع على الصعيد الدولي فقد اولت المنظمة العالمية للتجارة عناية واهتمام كبير يظهر من خلال المبادئ التي وضعتها اثناء جولة الاوروغواي وتطويرها فيما بعد، ونجد أن قطاع الخدمات حسب هذه الاخيرة ينقسم إلى 155 قطاع: منها

التعليم، الصحة، النقل البحري، السياحة، الإعلام، التأمين، الاتصالات، الخدمات الاستشارية والدراسات...الخ.

وبالنسبة للآثار المرتقبة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام لهذه المنظمة فهي تختلف باختلاف القطاعات كما أنه يصعب تقدير المكاسب والخسائر جراء تحرير قطاع الخدمات المختلفة بصور كمية، ولأن قطاع الخدمات في الجزائر لا يزال يشهد نوعا من الركود، ، ومن هنا نتساءل عن الانعكاسات التي قد تنجم عن تحرير هذا القطاع.

بانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها الاستفادة من بعض المزايا في المجالات التالية:

**الخدمات السياحية**: ان الجزائر لم ترق بعد لأن تكون بلد سياحي، حيث نجد قطاع الخدمات السياحية يعاني كثيرا سواء بسبب نقص المرافق السياحية أو لغياب ثقافة السياحة ببلدنا، وبالتالي فالجزائر لن تستفيد كثيرا في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة، والمتمثلة في تشجيع إقامة المرافق السياحية والفنادق وغيرها، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على هذا القطاع.

**التأمين:** بعد فتح مجال التأمين أمام الخواص سيؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، وسيعود ذلك بالنفع على المواطنين الجزائريين من خلال تقديم خدمات ذات مستوى رفيع، ويزيد من مدخلات الاقتصاد الوطني ويساهم في إنعاشه.[1]

**خدمات الاتصال ونظم المعلومات:**فيقضي الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بالتزام الدول الأعضاء في OMC بمنح موردي الخدمات الأجانب تسهيلات، وذلك بالسماح لهم بممارسة أنشطة خدماتية في إقليم شبكة الاتصال العامة وخدماتها، دون التمييز بين المورد الأجنبي والمورد المحلي، وذلك بالنسبة للقطاعات التي تلتزم الدولة بتحريرها.

**الخدمات الاستشارية والدراسات:** فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر حيث أنه يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق المحلية بتكلفة أقل من الخدمة التي تقدمها المكاتب القائمة، الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والكوادر المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخصها، وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد الجزائري حيث يستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها بالإضافة إلى أنها توفر فرص العمل للجزائريين.

[1] المرجع نفسه ص80

**خدمات اليد العاملة:**إن اتفاقيات OMC لم تتناولها وبقي شأنها شأن النفط لأن البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا تمتاز بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة.

لكن فيما يخص انتقال الأفراد الموردين، فيقضي الاتفاق بالسماح للأعضاء بالتفاوض فيما بينهم لاتخاذ التزامات رفع القيود التي تعترض انتقال الأفراد الطبيعيين لتقديم خدمات في الدول الأعضاء بصفة مؤقتة وذلك وفقا للشروط التي تحددها كل دولة دون الالتزام بمنحهم حق الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية.[1]

- **على الهيكل الاجتماعي:**

نتيجة بداية تطبيق الجزائر للالتزامات الخاصة باتفاقيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سوف يترتب على هيكلها الاجتماعي آثار مختلفة ومن بين محفزات الانضمام:

بالرغم من كل السلبيات المترتبة على الهيكل الاجتماعي الجزائري من جراء فتح الأسواق، تستوقفنا بعض الآثار الايجابية التي يمكن التطرق إلى بعضها:
أولا تنمية و تطوير خبرات العمال : نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة و استراتيجيات الإنتاج المطبقة في الجزائر و الدورات التكوينية للعمال و الشراكة في التسيير برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة و قادرة على دفع عجلة التنمية المحلية بالطرق و المقاييس العالمية.

ثانيا تنوع ثقافة الاستهلاك :سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع و خدمات بأسعار معقولة و جودة عالية للمجتمع الجزائري كالانترنيت و السلع و التكنولوجية المتطورة حيث اتسعت دائرة حاجيات الأفراد و تغيرت ثقافة استهلاكا تهم نحو الأفضل.

ثالثا تحسن الخدمات المالية : ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية و خدمات شركات التأمين، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية و كدا إعادة هيكلة العديد منها إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية، و كذا تغير ذهنية المجتمع الجزائري و رغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدمية.

[1] الصادق بوشنافة، مرجع سابق ص183

❖ **التخوفات المرتقبة من الانضمام:**

ان مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يخلق الكثير من المخاوف والقلق، وهذا بسب الانعكاسات التي سيخلفها هذا الانضمام والتي قد تكون لها اثار جانبية على الاقتصاد الوطني، يمكن توقعها على النحو التالي:

- **على القطاع الصناعي:**

- ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي الى تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.
- تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة على شرط المعاملة الوطنية وهو ما سيترتب عليه منع اي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر الى المنتجات الوطنية وهو مايعني تركها دون حماية حكومية او تفضيل وهو ما ينعكس سلبا على استمرارها.
- تمتاز الصناعة الجزائرية بانها ترتكز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، اما الباقي لا يتعدى 3% من اجمالي الصادرات ليست لها القدرة على الصمود في وجه المنافسة الاجنبية وهذا بسبب:
  - ارتفاع تكاليف الانتاج
  - ضعف التكنولوجيا المستخدمة
  - اعتمادها على استراد قطاع الغيار من الخارج
  - اهمال الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يعتبر اساس الصناعات المحلية.
- ان الانضمام يعني الغاء القيود التجارية وبالتالي فتح المجال امام دخول السلع الاجنبية الى السوق الوطنية مما يشكل خطر على الصناعات الناشئة، وكساد السلع الوطنية خاصة بالنظرالى المستهلك الجزائري الذي يحبذ كل ماهو اجنبي.
- ضعف مقاومة المنتجات المحلية يعني غلق المؤسسات الوطنية، وبالتالي تفشي ظاهرة البطالة وزيادتها.
- من المحتمل ان تلجا الدول المتقدمة الى فرض حماية اسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة.

- **على القطاع الزراعي:**

- باعتبار ان القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد وبصفة اساسية على الامطار، وان قيمة الدعم الحكومي لا تتجاوز 2%، وان رفع هذا الدعم من شانه ان يحدث اثارا سلبية خاصة على المدى القصير، واذا علمنا ان مجموع الصادرات الغذائية لا يمثل سوى 1.08% من مجموع الصادرات

الكلية، كما ان التجهيزات الزراعية لا تمثل سوى نسبة 0.06% من مجموع الصادرات، لهذا فمن الصعب على الجزائر ان تحقق امنها الغذائي فكيف يمكنها ان تكون طرفا فاعلا في التجارة والسوق العالميين. [1]

- باعتبار الجزائر بلد يتميز بالتبعية الغذائية (اكثر من 24.41% من وارداتنا مواد غذائية) فان توسيع نطاق تحرير المبادلات حسب اتفاقية الجات الجديدة مع تخفيض الاعانات الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية وخاصة بالنسبة للمواد التي تحتل نصيب الاسد في وارداتنا( كالحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر والقهوة...الخ).
- ان ارتفاع الأسعار العالمية على المدى القصير من الممكن أن يكون له ضغط كبير على ميزان المدفوعات الجزائري، وبالتالي تكون نتائج وخيمة على قدرتها على تسديد الديون الخارجية. كما أن ثقل الفاتورة الغذائية سيكون لها تأثير مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الرجوع إلى مواد الغذائية السيئة النوعية نتيجة ضعف القدرة الشرائية.[2]

- **على قطاع الخدمات:**

- يعاني قطاع الخدمات في الجزائر من عدة نقائص من بينها ضعف جودة الخدمات المقدمة
- تأخير عملية تحرير قطاع الخدمات، الشيء الذي يجعله غير قادر على اقتحام المنافسة الأجنبية
- بالنسبة للسياسات المصرفية والمالية:

1. في ظل التواجد الكبير للمصارف الأجنبية والمزايا الخدماتية التي تتمتع بها من الجودة والقدرة على الوفاء بالالتزامات، سوف تشهد الأسواق المحلية للخدمات المالية والمصرفية منافسة غير متوازنة وذلك في ظل رداءة الخدمات المصرفية المحلية، وعدم مطابقتها للمقاييس الخدمية والمالية الدولية.
2. مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف وأثرة الكبير على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ضف إلى ذلك فقدان المصارف المحلية لميزة تحديد سقف سعر الصرف.
3. ببروز تكتلات مالية أجنبية ضخمة محليا، سوف تتراجع الحصص المالية للمصارف الجزائرية في أسواقها المحلية وإفلاس وعم قدرة العديد منها على مواكبة التطور الهائل في صناعية الخدمات المالية والمصرفية الأجنبية[3].
4. تزايد المخاطر على المصارف المحلية الصغيرة التي تحت وطأة ظروف المنافسة، الأمر الذي قد يدفعها للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطرة، مما يعرضها إلى احتمالات الفشل والخسارة.

---

[1] الزوبير نايت، محمد محجوب، احمد عميمر: **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة واثرها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2004/2003، ص82.

[2] سليم سعداوي، مرجع سابق ص112.

[3] بحث في مقياس الحلقة - منتدى الجزائرية للقانون والحقوق: مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة. تاريخ زيارة الموقع:htm.2011/11/18.

5. تأثير تحرير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية، حيث تؤدي تلك التدفقات عادة إلى زيادة التوسع النقدي، وبذلك انخفاض سعر الصرف الحقيقي وما قد ينتج عنه من تراجع في موقف الحساب الجاري المحلي.
6. -سيكون لعمليات الانفتاح والتحرير التي ستبدأ في نطاق تطبيق اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية أثر سلبي كبير على الوحدات المالية الجزائرية داخليا وخارجيا، فهي لن تستطيع الوقوف في وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصصها في الأسواق المالية المحلية.
7. تراجع إقبال المستثمرين المحللين على الخدمات المصرفية والمالية المحلية نظرًا لترديها وقلة ضماناتها وتعرض العديد من المصارف المحلية للإفلاس سابقا، أدى هذا بالمتعاملين المحليين إلى التوجه للتعامل مع موردي الخدمات الأجانب نظرًا لما يتمتعوا به من مميزات وضمانات وكفاءات في ميدان الخدمات المالية والمصرفية.
8. نقص المحصول الجبائي من جراء تخفيض نسب الحقوق الجمركية وبالتالي تقلص الموارد المالية للميزانية العامة للدولة.
9. تزايد مخاطر تبييض الأموال : إن زيادة التحرير المالي يؤدي إلى زيادة تبييض الأموال ولقد استخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعملية تبييض الأموال.[1]

❖ ان التوسع الانتشاري للوكالات السياحية والشركات الدولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة، وضعف مساهمتها في هذا الميدان سيؤدي إلى إنشاء جزر نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر ومحيط الحرمان والترشيد، فضلا عن التحولات المختلفة السلبية التي سوف تستنزف تيارا متدفقا من القيم المضافة والعملات الصعبة من خلال تحويلات الشركات للأرباح للخارج.

- **على الهيكل الاجتماعي:**[2]

❖ القدرة الشرائية: يمكن التعبير عن القدرة الشرائية بتوفر السيولة مع تدني قيمتها الحقيقية وهذا ما تعاني منه حقيقة مداخيل المجتمع الجزائري، ترتب عن اتفاقية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة الدولار ارتفاع مستوى الأسعار و فقدان قيمة النقد الحقيقية حيت أصبح مبلغ كبير من النقد يلبي حاجات ضئيلة جدا للمواطنين، ضف إلى هذا انخفاض المداخيل و عدم قدرة الطبقات

[1] سعيدي حفيظة واخريات: **اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مرجع سابق. ص87

[2] بحث في مقياس الحلقة، مرجع سابق

المتوسطة و الفقيرة عن تلبية معظم حاجياتها الأساسية أمام السلع التي تعتبر كلها محل استيراد بالعملة الصعبة.

- البطالة : نتيجة لتحرير الأسواق و دخول المستثمرين الأجانب و السياسات التي بدأت الجزائر في تطبيقها من إعادة هيكلة المؤسسات و الخوصصة، تبلور و برز مشكل تسريح العمال المشكل إلي أصبح أكثر تخويفا للكتلة العاملة التي يزداد عددها يوميا، حيث تعرف الجزائر تضخما للعمالة في كافة مستويات مؤسساتها العمومية و أكثر من هذا توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة من عمال، نتيجة انتهاج سياسة تحرير السوق المحلي سوق يعرف سوق العمالة أزمة ذلك لزيادة العرض عن الطلب، العامل الذي بفرز البطالة لعدد كبير من العمال القادرين عن العمل، و تسريح العديد منهم نتيجة طرح العديد من المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة.
- خروج المستثمرين الصغار من السوق : نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية و فتحها أمام الموردين و ما ترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم، و رفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار و المستثمرين الأجانب، نضرا لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة وجود النوعية وقلة التكاليف هذه المنافسة الغير عادلة سوف تسرع من إفلاس و خروج العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سوق المنافسة و بالتالي تفقير العديد من الأسر.
- الفقر :ينتج عن تدهور القدرة الشرائية و تسريح العديد من العمال من المؤسسات و إفلاس الكثير من هذه الأخيرة ما يسمى بظاهرة الفقر التي تهدد كيان المجتمع و العائلة الجزائرية بصفة خاصة حيت تعيش معظم العائلات في مستوى ما دون الفقر عاجزة حتى على تلبية حاجياتها الضرورية من مأكل و سكن....الخ، نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و ترديها سوف تتوسع ظاهرة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة في المجتمع الجزائري و هذا ما سيقف عائقا أمام عمليات التنمية.
- الطبقية: في ظل انتهاج الرأسمالية و فتح الأسواق الجزائرية على العالم سادت فكرة الغني يزداد غنى و الفقير يزداد فقرا، يسرع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع وسمح بظهور طبقتين : الطبقة رأسمالية قيادية و طبقة العمال المنقادة، سمح كل هذا بتجلي و ظهور الفروقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

- **الآثار المتوقعة على الهيكل السياسي**:

نظرا لتأثر الهيكل السياسي الجزائري بالتغيرات التي عرفها الهيكل السياسي على المستوى العالمي، يمكن إبراز عدة تأثيرات لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على المستوى السياسي فيما يلي:

**السيادة الاقتصادية للدولة تحت التهديد:**[1]

إن الجزائر و على غرار العديد من دول العالم الثالث و هي تسعى للتأقلم مع التحولات الكثيرة التي تحدث على المستوى العالمي فهي تتنازل عن جزء هام من سيادتها على القرار الاقتصادي المحلي ناهيك عن السيادة السياسية و يتجلى ذلك بوضوح إذا ما نضرنا إلى الاتفاق الموقع ما بين صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة للديون الخارجية من جهة و من جهة اخرى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي قد يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الاسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدا عدم التمييز او ما يسمى بمبدا الدولة الاولى بالرعاية.

**التخلي عن القرارات السياسية:**[2]

نتيجة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق و فتح أسواقها عالميا تكون قد تخلت عن دورها و فعاليتها الاقتصادية لصالح القطاع الخاص المحلي و الرأسمالي الأجنبي و الشركات معددة الجنسيات و بهذا التصور تكون الجزائر قد تخلت بصفة مباشرة عن وظيفتها الاقتصادية و الذي ينتج عنها ضعف سيطرتها على القارات السياسية هذا الذي يتيح للرأسمال العالمي و الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية السيطرة على النسيج الاقتصادي و القرارات الاقتصادية، الأمر الذي يساعد على إلغاء العمليات الاقتصادية المحلية و يساهم في إضعاف و إلغاء دور الدولة لصالح قوى العولمة.

**التدخل الخارجي في اختيار استراتيجية مناسبة:**

تم اختيار استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي الوطني من إعادة هيكلة المؤسسات و الخوصصة تحث ضغط الظروف الخارجية التي تمليها الاتفاقيات و المنظمات و المؤسسات النقدية العالمية على القرار الداخلي الجزائري، نضرا لارتباط وتزايد اعتماد هذا الأخير على التمويل الخارجي بالقروض وكذا الديون المترتبة عليها.

[1] سليمان ناصر: **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، الع01. 2002، ص-ص 82-93.ص87.

[2] خالد برزيق: **اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول**، مذكرة لنيل درجة الماجستار في القانون، فرع القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري - تيزي وزو- كلية الحقوق 2007_2008.ص16

**التبعية للخارج في اتخاذ القرارات :**

يستلزم اتخاذ القرارات محليا بمراعاة الاتفاقيات و الشروط التي أمضت عليها الجزائر مع الخارج و بالتالي سوف يكون مآل العديد من القرارات السياسية والاقتصادية إلى قرارات شكلية تحوي في مضمونها التدخل الخارجي، فاتخاذ القرارات آل و سوف يستمر بالمصادقة الخارجية عليه، وعليه فإن الجزائر لن تستطيع القيام بأي خطو ة سياسية و اقتصادية حتى و ان كانت تخدم مصالحها.

ان المتمعن في مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يلاحظ انها لا تختلف كثيرا من حيث طبيعة التاثيرات المتوقعة على اقتصادها عن تلك المذكورة بالنسبة للبلدان النامية والعربية وهذا لكونها جزء منها وتنتمي اليها، سواء كانت ايجابية او سلبية، الا ان التحدي الكبير يكمن في ايجاد الوسائل والاستراتيجيات الملائمة للتصدي لهذه العراقيل مع المحافظة على كيان الدولة وعدم المساس بسيادتها.

## المطلب الثاني : بعض الحلول المقترحة

مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة حتمية لا يمكن الهروب منها او انكارها، وهذا بسبب العوامل الخارجية التي اصبحت الدول تعيش فيها، حيث اصبح من غير الممكن على أي دولة العيش بمعزلة عن العالم، الا انه في نفس الوقت اصبح الانتماء لهذا العالم يخلق العديد من الصعوبات والتحديات للدول، خاصة النامية منها والتي تعتبر الجزائر واحدة منها، لهذا على الجزائر عدم التخلي عن هدف الانضمام لكن عليها في الوقت نفسه التفكير في خطط تمكنها من الوقوف والتصدي للضغوطات التي يفرضها اعضاء المنظمة خاصة الدول المتقدمة التي تسعى دائما الى التحكم والسيطرة على التجارة الدولية وابقاء الدول الضعيفة تحت رحمتها.

ولهذا سنحاول في هذا المطلب الاخير اقتراح بعض الحلول التي من شانها تحقيق المنفعة للدولة وتطويرها.

## ❖ التأهيل الاقتصادي:

إن الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله بحيث أن عملية التأهيل يجب أن تاخذ بعين الاعتبار كل الجوانب التي من شانها تطوير الاقتصاد بداية من:

### o المستوى المحلي:[1]

وهي مجموعة الاجراءات والسياسات التي يجب على الجزائر اتخاذها والتي يمكن تحديدها من خلال:

- تاهيل الادارة الجزائرية عن طريق تطوير الاساليب المتبعة حيث تتحول من ادارة ادارية الى ادارة اقتصادية تتماشى والاوضاع الجديدة، اضافة الى تاهيل المؤسسة الاقتصادية من اجل اختيار نوعية الانشطة وتطوير قدراتها التسييرية المالية والتسويقية، زيادة على ذلك لابد من تاهيل الجهاز المصرفي باعتباره يمثل شريان الاقتصاد لاي دولة، كما لايمكن اغفال الجانب الاعلامي فعلى الدولة تاهيل هذا القطاع من اجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية.
- مضاعفة الجهود الحكومية من اجل تشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة او بينها وبين المؤسسات الاجنبية وهذا بهدف رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري على توسيع القاعدة الانتاجية.
- تاهيل دعم القطاع الخاص من اجل رفع مساهمته في جهود التنمية واتاحة الفرصة له للقيام بدور اكبر وذلك بازالة القود البيروقراطية امامه.
- الاسراع في عملية استغلال القواعد الواردة في اتفاقية جولة الاوروغواي والتي تسمح للدول النامية خلال الفترة الانتقالية بتطبيق تعويضات اقل على الواردات من اعضاء المجموعة.
- محاولة تنويع وتوسيع قاعدة الصادرات من خلال خلق بدائل للمحروقات خاصة وان الجزائر بلد يتمتع بامكانيات وموارد اقتصادية تسمح له بتحقيق ذلك مثل الزراعة، الخدمات (السياحة).

[1] صبرينة ابن عطاء الله، مرجع سابق ص 130

- **على المستوى الدولي:**[1]

إن الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي يستدعي قيام الدولة بتبني إستراتيجية تقوم على عدة ركائز منها:

**أ- الدفاع:** وذلك بالتخلي عن السياسات الانغلاقية التي تقوم على الحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام الوسائل الحمائية بمختلف أنواعها (سواء الأساليب الإدارية أو الجمركية...) وتبني السياسات الانفتاحية التي تضمن لها التوسع في اتجاه الأسواق الخارجية وذلك من خلال التركيز على أصناف محدودة في الإنتاج المميز ( أي الذي يتمتع بميزة نسبية أو مطلقة).

**ب- التناطح الإيجابي:**

والمقصود بذلك أن المؤسسات المحلية ستجد نفسها مضطرة لمضاهاة المؤسسات الأجنبية في حين لا تستطيع الاعتماد على وضعها الحالي وعليه فلا بد عليها من إعادة تنظيم وتأهيل كل مقوماتها المادية والبشرية وذلك من أجل الارتفاع بالمنتوج الوطني من حيث التقليل من التكلفة (تقليل كلفة اليد العاملة التقليل من الفاقد والهالك...) وجودة المنتوج النهائي الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية، الاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات، رفع كفاءة التسليم في المواعيد المتعاقد عليها... كل هذا سيؤدي إلى إيجاد أسواق خارجية.

## ❖ التكامل الاقتصادي كاستراتيجية لمواجهة تحدي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

ان على الجزائر لزاما وهي على ابواب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التفكير جديا في السعي الى اقامة تكتلات اقليمية او تفعيل تكتلات هي منظمة اليها فعليا ولكنها ليست في مستوى مواجهة التحديات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية، وذلك للاستفادة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقية للبلدان النامية والتي نعتبر الجزائر جزءا منها، ومن اهم التكتلات التي يجب اقامتها او تفعيلها نذكر:

1) **اتحاد المغربي العربي (U M A):** والذي يطلق عليه اسم التكتل الذي ولد ميتا، حيث انه منذ نشاته في 1989 بقي اتحادا ضعيفا وهذا بسبب تاثير الخلافات السياسية بين اعضاء الاتحاد، اما من الناحية الاقتصادية فلا وجود له اصلا، حيث لا يوجد اي مؤسسات تدل على وجوده. كما ان معظم

[1] المرجع نفسه ص131

دوله تطمح الى عقد شراكة مع الاتحاد الاوروبي الامر الذي سيكون له انعكاس سلبي على دول الاتحاد وهذا بسبب عدم قدرتها على دخول الاسواق الاوروبية والمنافسة فيها، وهذا نتيجة وجود بلدان في الاتحاد الاوروبي كاسبانيا، البرتغال واليونان تتشابه منتجاتها الزراعية مع تلك التي تنتجها بلدان المغرب العربي، وخاصة بعد انضمام الجميع الى OMC.

لهذا فعلى بلدان المغرب العربي اقامة تكتل اقتصادي يبدا باقامة منطقة تجارة حرة، خاصة وان مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي مثلا: الموارد البشرية ( الجزائر والمغرب)، مصادر الطاقة ( الجزائر وليبيا)، الانتاج الزراعي (الجزائر، تونس، المغرب)، الثروة السمكية (موريتانيا والمغرب)، خاصة وان هذا الاتحاد يضم اكثر من 75 مليون مستهلك.[1]

2) **التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية والاسلامية:** يعتبر التكامل الاقتصادي للجزائر مع البلدان العربية والاسلامية احد اهم عوامل المواجهة للتحديات الناجمة عن انضمامها المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لعدة اعتبارات اهمها الانتماء الجغرافي والحضاري والمير المشترك، اضافة الى توفر مقومات التكامل مع هذه البلدان.

وتجدر الاشارة الى انه خلال السنوات السابقة انضم العديد من البلدان العربية الى منطقة التجارة العربية الحرة التي تقرر استكمال انشائها في سنة 2010، مع تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 10% سنويا للوصول الى السوق العربية المشتركة ولم لا الاتحاد الاقتصادي العربي، وقد قررت الجزائر الانضمام الى هذه المنطقة في 2002 بعد تحفظ على بعض بنود الاتفاقية لمدة سنتين[2]. وبهذا الانضمام والتكامل سوف يحقق للجزائر مايلي:

- توفر رؤوس اموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والانعاش الاقتصادي، وهو النقص الذي تغطيه الجزائر عادة بلجوئها للاستدانة من المؤسسات المالية الغربية.
- حرية تنقل اليد العاملة سوف يوفر للجزائر مناصب شغل لمواطنيها خاصة في البلدان التي تستعين عادة بالعمالة الاسياوية، الامر الذي قد يخفف من حدة البطالة في الجزائر، كما قد يساهم في تخفيض نسب الهجرة الى البلدان الغربية وما بترتب عنه من سلبيات.
- ان انتماء البلدان العربية الى مجوعة البلدان النامية يجعلها لا تختلف عن بعضها من حيث مستويات التنمية، وهو ما يحقق للجزائر علاقات تجارية متكافئة مع اي دولة من هذه الدول.

[1] سليمان ناصر: **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق ص 90.

[2] مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات امام الدول العربية، بحوث واوراق عمل لمؤتمر العربي الرابع، صنعاء، جمهورية اليمن فبراير 2009

- اذا كانت المادة 12 من اتفاقية الجات تمنح استثناء للدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها عن طريق وضع قيود كمية مناسبة على وارداتها، واذا كانت الجزائر دائما ما تعاني من هذا العجز كما انها تعاني من تبعية غذائية كبيرة للخارج، فان هذه العوامل تسمح لها بمنح افضلية للمنتجات الغذائية العربية على حساب الاوروبية او الامريكية اذا كان هناك فارق كبير في التكلفة.[1]

ان التكامل مع البلدان العربية يعتبر جزءا من التكامل مع البلدان الاسلامية باعتبار الاولى جزءا من الثانية، الا ان هناك بلدان اسلامية غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي، يجدر بالجزائر ان تقيم معها تعاونا اقتصاديا كاندونيسيا وماليزيا اللتان تعتبران من النمور الاسيوية.ان بداية هذا التكامل يجب ان يكون بتفعيل الدور الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الاسلامي اضافة الى الدور السياسي لها، والجزائر عضو في المنظمة، كما ان نواة هذا التكامل هو البنك الاسلامي للتنمية.

لقد تم تكليف المركز الاسلامي لتنمية التجارة بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة المؤتمر الاسلامي المكلف بتنمية التجارة الاسلامية البينية من قبل الامانة العامة لمنظمة المؤتمرالاسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجارية في اطار منظمة التجارة العالمية وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

لقد قام هذا المؤتمر بعدة ندوات كانت اخرها في ال1-2 جويلية 2011 بأُنقرة خلال الدورة السابعة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي حيث قام بتقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية. وقد جاء في هذا التقرير انه من مصلحة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ان تعمل على تكثيف علاقاتها التجارية وتوطيدها عن طريق الاندماج الاقتصادي الاقليمي، وفي هذا السياق لابد العمل حثيثا على تنفيذ نظام الافضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الاسلامي وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي "بريتاس" لارساء منطقة للتبادل الحر في الاجال وذلك وفقا للقرارات الصادرة عن مؤتمر القمةالاستثنائي الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد بمكة المكرمة بالمملكة السعودية في ديسمبر 2005، كما يتعين ايضا على بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي العمل على توحيد صفوفها

[1] بلعور سليمان: **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، الع 06-2008، جامعة ورقلة.ص-ص 55-67.ص[64]

لتشكيل مجموعة قادرة على التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة وفي سائر المحافل الاقتصادية الدولية.[1]

من خلال هذه الحلول المقترحة يمكن للجزائر تحقيق الاهداف التي تسعى للوصول اليها من تنمية وازدهار، وكذلك تحقيق اهم مشروع وهو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بدون ان يكون لهذا الانضمام مخلفات سلبية على الاقتصاد الوطني

واخيرا يمكن القول ان اهم النتائج التي توصلت اليها الجزائر من خلال مشوارها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة هي كالتالي:

- القيام بتعديل 36 نصا تشريعيا وتنظيميا من اجل ملائمتها مع المعمول بها عالميا.
- الاجابة على اكثر من 1600 سؤال بعد المشاركة في 10 جولات من المفاوضات.
- القيام بالتوقيع على خمس اتفاقات ثنائية إلى يومنا هذا في حين تواصل مفاوضاتها الثنائية مع بلدان أخرى.
- ان الاصلاحات الجاري تطبيقها في الجزائر في مختلف الميادين جعلت البلاد تتقرب من معايير الديمقراطية الاكثر تقدما وهو ما سيؤثر حتما على مجريات المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، كما سيفتح المجال لعلاقات خارجية متطورة.

[1] تقرير حول المسائل المتعلقة بانشطة منظمة التجارة العالمية يقدمه المركز الاساسي لتنمية التجارة، الدورة 27، انقرة 1_2يونيو 2011.

# الخاتمة

## الخاتمة:

في نهايةدراستنا هذه وخلاصة لما سبق واجابة على الاشكالية المطروحة في بداية البحث يمكن القول بان **سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وقيامها بمفاوضات صعبة جعلها تواجه تحديات كبيرة، وهذا بسبب الشروط التي وضعتها المنظمة للتمكن من الانضمام والتي اهمها تحرير التجارة الخارجية والالتزام بالتشريعات والقوانين الخاصة بها في مجال الاستثمار الاجنبي، وهو ما سيكون له انعكاس على الاقتصاد الوطني والتي تم ابرازها سابقا.**

اما فيما يتعلق بالفرضيات المطروحة فيمكننا تاكيد الفرضية الاولى، وهذا لانه في ظل التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات اصبح من غير الممكن ان تعيش دولة في معزل عن باقي الدول، لذلك فان كثير من البلدان النامية اصبحت عملية تحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي مهمة صعبة ودقيقة.والجزائر واحدة من بين هاته الدول حيث تواجه اليوم رهانات صعبة تتعلق بمحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا في اطار العولمة. ومن بين اهم مظاهر هذا الاندماج هو الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والذي اضحى امرا حتميا وهذا نتيجة تحكم دول الاعضاء في المنظمة بنحو 85%من حجم التجارة العالمية.

اما فيما يخص الفرضية الثانية حول الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني فيمكن القول انه حتى لو كانت هناك اثار سلبية وخسائر على المدى القريب او المتوسط فانه ستعوضها بكل تاكيد المكاسب المتوقعة على المدى البعيد والتي سيكون لها الفضل في تحقيق النمو وتطور البلاد.

اما الفرضية الثالثة، فيمكن نفيها وهذا بالعودة الى التصريح الذي جاء به وزير التجارة بن بادة وقبله كبير المفاوضين سعيد جلاب: "**رغم ان الحكومة الجزائرية تضع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة اولى اولوياتها الا انها ترفض تقديم المزيد من التنازلات، حيث انها ليست مستعدة للتخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الاسواق المحلية والدولية، وترى ان الانضمام للمنظمة يشكل انسب اطار للدفاع عن مصالح الجزائر التجارية، لكنها في نفس الوقت ترفض ان يكون تجسيد هذه الخطوة قبولا بقواعد يريد بعض الاعضاء فرضها علينا خاصة الشروط الامريكية والاوروبية.**"

وعليه نامل ان يتم قبول طلب الجزائر هذه المرة حيث كان اخر لقاء للوفد الجزائري مع اعضاء المنظمة في 16 ديسمبر الماضي للنظر في النقاط التي ماتزال عالقة ومحاولة ايجاد الحلول لها وهكذاستتمكن من الانضمام اخيرا بعد مشوار طويل جدا.

# الملاحق

# الملاحق:

**ملحق1:شعار منظمة التجارة العالمية**

**المصدر:www.wikipedia.org**

## *ملحق 2: الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة*

من المبادئ المقررة في القانون الدولي،إنه إذا لم يوجد نص في المعاهدة الجماعية على إمكانية الانسحاب منها ،فإنه لايمكن لأي دولة أن تتحلل من التزاماتها المستمدة من هذه المعاهدة بالإنسحاب،ومن جهة أخرى لاتسمح بعض المنظمات الدولية لأعضائها بالإنسحاب إلابعد مضي فترة زمنية معينة،والهدف من ذلك هوالعمل على تثبيت أوضاع المنظمات عند نشأتها، وقد نظمت معظم الوثائق المؤسسة للمنظمات الدولية نصوص صريحة ،بشأن حق الانسحاب من عضويتها.[1]

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة كما نظمت ضوابطه المادة 15 من الاتفاقية، فإنه يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب، ويتحلل بعد ذلك من كافة الالتزامات والتعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام،ويسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقات متعددة الأطراف

[1] *www*.etd.uofk.edu

**ملحق3:جدول تحرير التجارة في الجزائر**

| السنوات | 1984 | | 1988 | | 1992 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعاملات الخارجية | الحجم | % | الحجم | % | الحجم | % |
| الصادرات | 7.033 | 43.03 | 3.704 | 43.22 | 3.987 | 36.68 |
| الواردات | 9.309 | 56.69 | 4.865 | 56.77 | 6.882 | 63.31 |
| المجموع | 16.342 | %100 | 8.569 | %100 | 10.869 | %100 |

**المصدر:** 3_5EUROSTAT (CONEXIT) pp

**ملحق 4:** النظام المصرفي والمالي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض

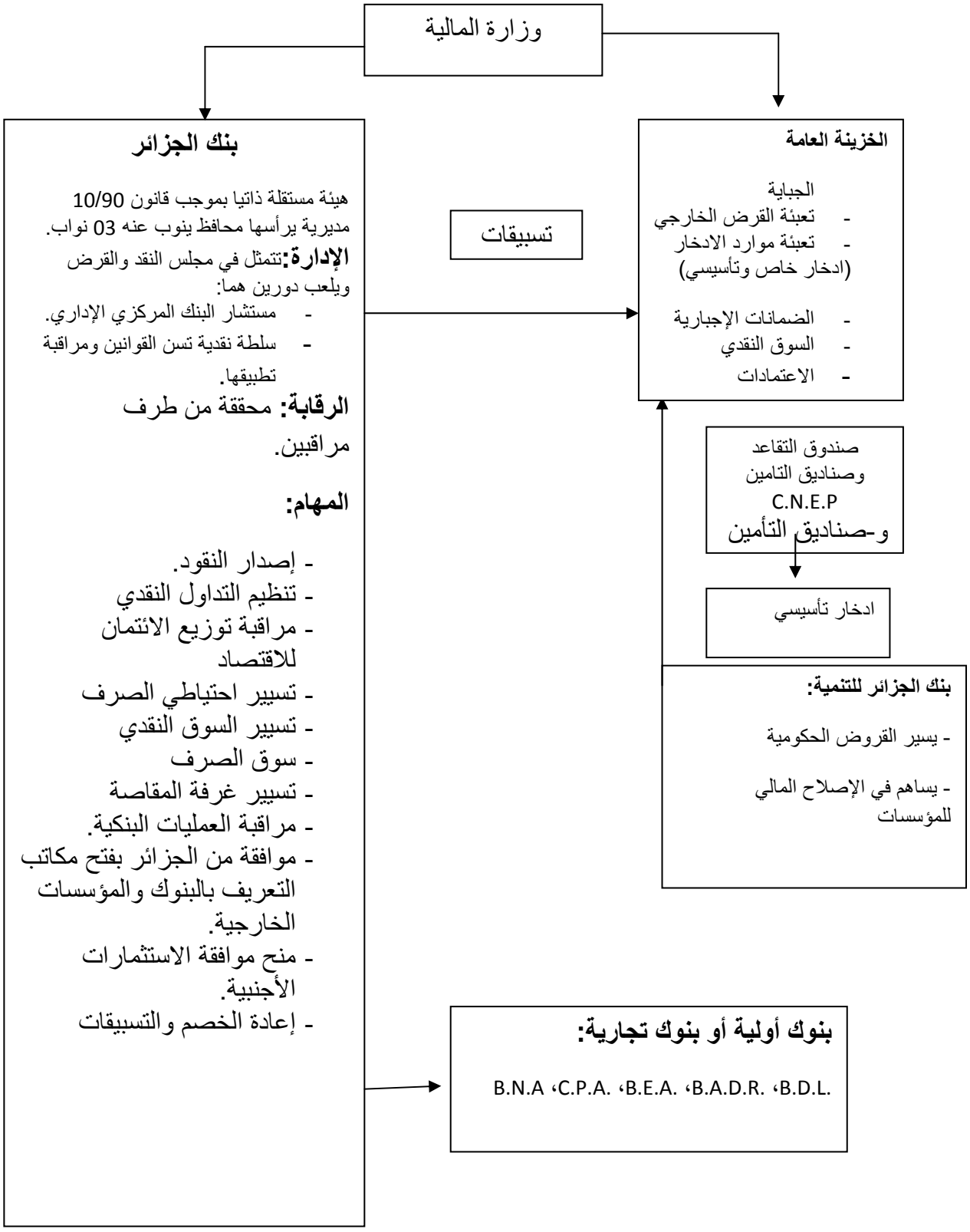


**المصدر:** Amour benhalima, Ouvrage cite,p 9

# قائمـــة المراجـــع

# البيبليوغرافيا:

## باللغة العربية:

### I. الوثائق الرسمية:


- /1990/08في 07المؤرخ90_16قانون
- ج ج د ش الج ر رقم 16 لسنة 1990، والمتضمنة قانون النقد والقرض
- ج ج د ش الج ر رقم 23 لسنة 1991 ص418
- ج ج د ش الج الر رقم 47 لسنة 2001
- قانون الجمارك، رقم 98-10 الصادر في 1998/08/22
- ج ج د ش الجالر، العدد 31 لسنة2005 ، المتعلقة بالمرسوم الرئاسيرقم05 -159 الموافق 27 افريل 2005، يتضمن التنسيق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهةأخرى.
- Lettre N°633/DGD/D400/01 du 25/07/2001, concernant la mise en oeuvre de la loi de financecomplémentaire 2001.


### II. الكتب:


1. العبادي عبد الناصر نزال، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر، الاردن، 1999.
2. العيسوي إبراهيم: **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت 2001.
3. الحريري محمد خالد، المهايني محمد خالد، الخطيب خالد شحادة، **إقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، 2006.
4. د. أيوب سميرة إبراهيم: **صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي**، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب 2000،
5. بديع احمد و عبد الخالق احمد : تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الاسكندرية، الدار الجامعية 2003.
6. بن شهرة مدني: **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مطبعة دار هومة الجزائر 2008.

7. حجازي مرسي السيد، **منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

8. سعداوي سليم: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وافاقه، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

9. سلامة مصطفى، **قواعد الجات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

10. شهاب مجدي محمود، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة مصر، 2007.

11. مثنى فضل علي: **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة على التجارة الخارجية والدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.

**III. المذكرات:**

1. إبن عطاء الله صبرينة: **تحرير الخدمات المصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص: المالية، المركز الجامعي-المدية-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، 2007/2006.
2. ايرس رشيدة، بلطرش زهور: **التجارة الخارجية في الجزائر: مرحلة الاصلاح الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس علوم تسيير تخصص :مالية، المركز الجامعي بالمدية :2006/2005.
3. برزيق خالد: **اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول**، مذكرة لنيل درجة الماجستار في القانون، فرع القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري - تيزي وزو- كلية الحقوق 2007_2008.
4. **الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، معهد العلوم التجارية تخصص مالية.جامعة البليدة 2005/2004.
5. بوفنيسة امينة واخريات: **مشروع اصلاح نظام الميزانية العامة للدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر03، 2011_2010.
6. بن زغيوة محمد زايد: الآثار **الاقتصادية لانضمام الجزائر إلىOMCعلى قطاع الصناعة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية التجارة وإدارة الأعمال مصر 2006/2005.

7. بوكزاطة سليم :**المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية،** ماجستير غير منشورة، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001

8. بوشنافة الصادق :**الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى OMCعلى القطاع صناعةالأدوية حالة مجمع صيدال،** أطروحة دكتورا غير منشورة تخصص تخطيط جامعة الجزائر 2006-2007.

9. زايد مراد: **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر،** اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية فرع : تسيير، جامعة بن يوسف بن خدة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2005_2006.

10. سعيدي حفيظة واخريات: **اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس :تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية، 2007/2006.

11. شملول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية،** مذكرة ماجستير، معهد علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

12. شامي رشيدة: **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرفرع نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2007/2006.

13. كسكسة اسماء، لكارتي سمية: **الاثار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة*حالة القطاع الصناعي***، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس تخصص:مالية، المركز الجامعي بالمدية 2008/2007.

14. منتاوي محمد: **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر اليها والاثار المرتقة على الاقتصاد الوطني،** رسالة ماجستار، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.

15. نايت الزوبير، محجوب محمد، عميمر احمد: **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة واثرها على الاقتصاد الوطني،** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2004/2003.

## IV. التقارير:

1. تقرير خاص بوزارة التجارة لسنة 2000.
2. تقرير خاص بوزارة التجارة لسنة 2001.
3. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقييم السداسي الاول 2002

4. تقرير حول المسائل المتعلقة بانشطة منظمة التجارة العالمية يقدمه المركز الاساسي لتنمية التجارة، الدورة 27، انقرة 1_2يونيو 2011.

## V. المجلات:

1. د/الطيب ياسين: **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية،** جامعة الجزائر، مجلة الباحث، الع03-.2003 ص-ص49-57.
2. بلعور سليمان: **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،** مجلة الباحث، الع 06-2008، جامعة ورقلة.ص-ص 55-67.
3. جدواني.ل.م، **آفاق تطور سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر،** المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، الع24 ، الثلاثي الثاني1993 ، ص_ ص32_45
4. أ/خالدي خديجة: **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري،** بحث منشور ضمن مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ردمك 6132-1112.الع02. 2005 ص-ص 85-95.
5. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى:**افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة،** مجلة العلوم الانساتية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الع 4. 2003 ص-ص، 79-86.
6. أ/عياش قويدر، أ/ابراهيمي عبد الله: **اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بيت التفاؤل والتشاؤم،** جامعة الاغواط، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الع 2، ص-ص49-84.
7. د/عدون ناصردادي: **انضمام الجزائر الى المنظمة الى المنظمة العالمية للتجارة:الاهداف والعراقيل،** المدرسة الوطنية العليا للتجارة منتاوي محمد، مجلة الباحث الع3. 2004 ص-ص65-78.
8. سليمان ناصر: **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر،** مجلة الباحث، الع01. 2002، ص-ص 82-93.

## VI. الملتقيات:

1. مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات امام الدول العربية، بحوث واوراق عمل لمؤتمر العربي الرابع، صنعاء، جمهورية اليمن فبراير 2009.
2. بشير مصطفى، رهانات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مستوى تجارة الخدمات، الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 29_30اكتوبر 2001.

3. انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروبة

## VII. المواقع الالكترونية:

1. تقرير خاص بموقع الانترنيت الصادر في http:// www.elkhabar.com
2. وزارةالتجارة: اتفاقية الشراكة مع www.ministere du commerce.htm المجموعة الاوروبية(تاريخ زيارة الموقع:2011/09/10)
3. بحث حول http://www.elamin.com/vb/showthread.php?t=2032 مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة (تاريخ زيارة الموقع:2011/10/02)
4. زياري: انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية www.elmoudjahid.dz سيحدث تغييرا عميقا في الاقتصاد الجزائري(2011/06/10) (تاريخ زيارة الموقع:2011/09/10).
5. الاقتصاد الجزائري ما بين التوقع:الانضمام الى المنظمة العالمية L :search.htm (تاريخ زيارة الموقع:20/07/25)للتجارة
6. جزايرس : نقاش بمجلس الامة حول الانضمام الى المنظمة www.l:/5786.htm العالمية للتجارة :الجزائر لن تتنازل عن القضايا السيادية.ع.يونس:2008/04/20( تاريخ زيارة الموقع:) 2011/09/12
7. الشروق اون لاين_اويحي يرسم صورة سوداوية في مسار انضمام :L mht تاريخ زيارة الموقع: 2011/09/10 للتجارة الجزائرالى المنظمة العالمية
8. الجزائر تتابع مفاوضاتها للانضمام file:///F:/2011-12-10-1.1552279.htm إلى منظمة التجارة العالمية تاريخ زيارة الموقع:2011/11/10
9. وزير جزائري: نقاط الخلاف حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بشكل كبير تقلصتC:\Documents and Settings\Administrateur\Bureau\omcmimoire\6558850.html ) تاريخ زيارة الموقع:01افريل 2011 )

10. مساعد مدير المنظمة العالمية للتجارة يطالب الجزائر بحسم موقفها السياسي: تاريخ http://www.elkhabar.com/ar/politique/255833.html زيارة الموقع: 2011/10/09.

11. الشروق أون لاين - 96 سؤالا يعرقل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.. تاريخ زيارة الموقع 2011/11/26 htm:

12. http://www.palmoon.net/8/topic-158-77.html تاريخ زيارة الموقع 2011/12/19

**الصحف والجرائد**:

1. جريدة الشروق الصادر بتاريخ 2002/01/27

2. Journal liberate Economie « du18 au 24 Février 2004, P 20

## باللغة الاجنبية:

1. Mr Amar Aouldef L'adhésion à L'omc et L'accord d'associationAlgérie,UE,mutation n° 18,décembre 1996, P36-38.
2. Dahmani Mohamed, Economie et société en grand Kabylie, Office de Publications Universitaire,Place Centrale (Ben Aknoun Alger), 1998.
3. Mehdi Abbas : **Le processus d'accession à l'OMC Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie**

Manuscrit auteur, publié dans "Journée d'études internationale "Regards croisés sur l'accession de l'Algérie à l'OMC",Laboratoire Grand Maghreb, Université Mentouri, LEPII, Université Pierre Mendès-France, Constantine, 2008.

4. Mehdi Abbas **:L'accession de l'Algérie à l'OMC Entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée.**

**L**aboratoire d'économie de la production et de l'intégration internationale UMR5252CNRS6-UPMFLEP.note de travail N°3/2009.

5. PHILIPPE BARBET ,SAID SOUAM, FATIHA TALAHITE :**Enjeux et impacts du processus d'adhésionde l'Algériea l'OMC**. Document de travail du CEPN, N2009-05.

## Les sites :

1. www.webreview.dz/IMG/pdf/Slaouti.pdf:OMC - ALGERIE CONDITIONS STRATEGIQUES PÛUR UN...